

# الفصل الثالث

## مظاهر الاغتراب فى المدينة المصرية

" هناك شىء فى نفوسنا حزين  
قد يخفى ولا يبين .. لكنه مكنون  
شىء غريب .. غامض .. حنون "

صلاح عبد الصبور

المبحث التاسع : الاغتراب .. الإطار العام .

المبحث العاشر : الاغتراب والعنف الجماهيرى .

المبحث الحادى عشر : الاغتراب وظاهرة النزوح والهجرة .

المبحث الثانى عشر : الاغتراب والظاهرة الإجرامية .

أولاً : البغاء .

ثانياً : الاختلاس والرشوة

ثالثاً : سرقة السيارات .

رابعاً : جرائم التموين .

خامساً : جرائم البنوك وتجارة العملات الأجنبية والمخدرات .



## المبحث التاسع

### الاغتراب... الإطار العام

بداية ماذا تعنى بالاغتراب كمشخص حضارى لأزمة الإنسان المعاصر؟ ثم ما هى التجسيدات السلوكية المباشرة لهذا المفهوم فى الواقع الحياتى اليومى للمواطن المصرى خاصة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة؟ وبالمقابل ما الذى نقصده بتحديثنا بمصطلح الانتماء؟ وما هى الصلات القائمة بين هذين المفهومين من ناحية والإطار الأخلاقى الذى تتعايش فى ظلاله مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات العمرية فى مصر، الآن من ناحية أخرى؟

هذه التساؤلات المشروعة تمثل عينة من القضايا الكبرى التى شغلت - ولا زالت تشغل - دوائر البحث والفكر فى مصر منذ عشرين عاما تقريبا

وبما لا شك فيه أن فى الإجابة على هذه التساؤلات المتشابهة يكمن التحليل الدقيق لمجريات الصراع الاجتماعى والثقافى الجارى فى البلاد فى الوقت الراهن كما يُمكننا مثل هذا التحليل من استشراف أفق المستقبل المنظور لعلاقات القوى الاجتماعية وخريطة التوازنات السياسية وباختصار تحديد وتيرة الصراع الطبقي فى البلاد ، بأشكاله المتنوعة شديدة التعميد والتداخل .

لقد كان الفيلسوف الألمانى المثالى البارز ولهم هيجل ( ١٧٧٠ - ١٨٣١ ) أول من استخدم مصطلح الاغتراب للتعبير عن حالة الانفصال التى يعانيتها الإنسان بين ذاته والأشياء .<sup>(١)</sup> أو بتعبير آخر ذلك الانقسام الذى تعانیه الذات الإنسانية بين محاولة أن تكون فاعلة وحدها ومقررة لمصيرها وبين الواقع الذى يفرض أشكال من السيطرة الخارجية على هذه النفس الإنسانية<sup>(٢)</sup> .

والحقيقة أن المفهوم الهيجلى للاغتراب الإنسانى فى آتون معارك السيطرة والسيادة الاجتماعية والاقتصادية للحضارة الرأسمالية الجديدة قد امتد من مجال الفلسفة واللاهوت الكنسى لتتسع خطوطها شيئا فشيئا على مختلف فروع المعرفة الإنسانية الحديثة وبخاصة فى مجال علم النفس (السيكولوجيا) وعلم الاجتماع البرجوازي الحديث (السيسولوجيا) .

فعلى سبيل المثال أخذت مدارس علم النفس الوليدة - خاصة قبل بروز كتابات كارل ماركس (شاركو - بروير - فرويد) تدور داخل دائرة المفاهيم الميتافيزيقية والتفسير الاستبطانى للظواهر

النفسية<sup>(٣)</sup> وأهلوا أو كادوا دور المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل السلوك سواء كان هذا السلوك مدمرا على الصعيد الفردي والذاتي " الانتحار " أو على صعيد الممارسات الإجرامية<sup>(٤)</sup> .

نظاهرة الانتحار باعتبارها تجسيدا لأقصى مظاهر الاغتراب الإنساني وأكثرها مأساوية نظرت إليها مدارس علم النفس المثالية باعتبارها مرض عقلي نتيجة ما أسماه الاضطرابات الاتهاباطيه وركزوا على التكوين المولد للانتحار \* Suicidogéine دون الأخذ بالاعتبار السياق الاجتماعي والثقافي الشامل للوجود الإنساني<sup>(٥)</sup> .

وهكذا حصر هيجل وكل الفلاسفة المثاليون اللاحقون مفهوم الاغتراب في دائرة الإنسان " الذات " دون التعرض للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية المسئولة عن ذلك الاحساس وبكلمه أسقط التراث الهييجلي تلك الظاهره ، من سياقتها التاريخي وعزلوها قسرا عن عمليات التطور الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم صيرورة الوجود الإنساني .

ستصير هذه المهمة من نصيب كارل ماركس ( ١٨١٨ - ١٨٨٣ ) الذي أعاد تلك الصلة الحميمة بين ديالكتيك هيجل ، كأداة رئيسية من أدوات التحليل الفلسفي من ناحية والواقع المحي بكل مشتملاته الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أخرى .

فعبّر هذه الأداة - الديالكتيك - أعاد ماركس تحليل وتركيب صور التطور التاريخي للحضارة البشرية القديمه ، فاكشف قوانين التطور الاقتصادي - الاجتماعي ( المادية التاريخية ) وبالمقابل أعيد النظر في مفهوم " هيجل " للاغتراب والذي اعتبره ماركس " انفصال العامل والمنتج عن نتاج عمله في المجتمع الرأسمالي الحديث ، القادر على الفصل بين الملكية ونتاج العمل<sup>(٦)</sup> .

وانطلاقا من كون الفرد كائنا اجتماعيا ، انصب الجهد البحثي لماركس حول مسألة واحدة هي إبراز العلاقة الجدلية بين الإنسان الاجتماعي الفاعل وبين أعماله العديدة المتباينة والمتناقضة<sup>(٧)</sup> .

ومنذ تلك اللحظة التي برزت على ساحتي الفكر والفعل ، أفكار كارل ماركس ، انقسمت العلوم الإنسانيه إلى قسمين متناقضين وإن كان البعض يشير إلى التأثيرات الحيه التي أحدثها فكر ماركس ومنهجه المادي التاريخي في كافة المدارس المثالية بدرها<sup>(٨)</sup> .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - بينما اهتمت مدارس علم النفس بالذات الفرد ومشكلاته العقلية والنفسية كنافع للاختلال النفسي أو الانتحار ، فقد جاءت دراسة البروفيسور أميل دور كايم " عام ١٨٩٧ الشهيرة حول الانتحار ، بأسلوب ومنهج مغاير تماما ، حيث ربط بين هذه الظاهرة الفردية في شكلها بأساسها الاجتماعي وانتقل بذلك إلى موقع أقرب للتحليل الماركسي ومع ذلك ينبغي الإشارة ، الى أن مفهوم الاغتراب لم يعد مقتصرًا - كما طرحه ماركس في منتصف القرن الماضي - على الانفصال الحادث بين العامل من ناحية وإنتاجه من ناحية أخرى ، فقد امتد المفهوم على يد

\* برودر - ١٨٢٠ - فلاور ١٨٢٢ - اسكيول ١٨٢٨ - برودان ١٨٤٥ .

مجموعة من الكتاب الماركسيين ليشمل " كل مظاهر الحرمان المادى والمعنوى للأفراد والطبقات المنتجة من نتاج عملهم فى المجتمع الرأسمالى الحديث <sup>(٩١)</sup> .

ولما فقد نجد من التبسيط المخل ، ما تصوره البعض من إمكانية القضاء على مظاهر الاغتراب فى المجتمع الاشتراكى وذلك بمجرد تحقيق قدر كاف من السلع المادية والتسهيلات الثقافية مما يؤدى إلى انخفاض وقت العمل وتزايد وقت الفراغ <sup>(٩١)</sup> .

ذلك أنه برغم اتفاقنا حول قدرة المجتمع والاقتصاد الاشتراكى على تحسين أوضاع الطبقات ومن ثم اتجاه توزيع الثروة والدخل إلى التوازن والتكافؤ إلى حد بعيد فإن ذلك على الجانب الآخر لا ينفى استمرار بعض مظاهر الاغتراب وإن كان بصورة أقل ، لارتباط ذلك بحقيقتين رئيسيتين :

**الأولى :** طبيعة مرحلة التحول فى المجتمع الاشتراكى التى قد تستدعى التضحية بطموحات الجيل الأول للثورة - وربما الثانى - من أجل تعديل بنية الإنتاج المادى للسلع الضرورية ولتقوى الإنتاج .

**الثانية :** طبيعة التطور الإنسانى وتباين المشاعر والاهتمامات من جماعة لأخرى ومن جيل لآخر \* على أية حال ، لقد فتحت كتابات كل من هيجل وماركس الباب على مصراعيه لدراسات تطبيقية (أمبيريقية) حول هذا الموضوع .

فدراسة G.Nettler فى الولايات المتحدة ، أكدت علاقته الحميمة بين حالة الشباب الأمريكى المغترب وتدنى درجة مشاركتهم فى الحياة العامة ( الانتخابات مثلا ) كما ربط الكاتب بين واقعة الاغتراب فى المجتمع الأمريكى والسلوك الاجرامى لدى قطاعات واسعة من الشباب هناك <sup>(٩٢)</sup>

وينطلق تحليل " نيتلر " من اعتبار أن الاغتراب الاجتماعى " حالة لا يشعر فيها الفرد بالانتماء لمجتمعه المحلى أو وطنه <sup>(٩٢)</sup> .

كما قام البروفيسور كلارك CLARK عام ١٩٥٩ وعالم النفس الأمريكى D.Ratz عام ١٩٦٠ فى دراستين مستقلتين بإبراز العلاقة القائمة بين النسق القيمى Value System والسلوك الانتخابى والنصوبى لأفراد المجتمع الأمريكى من ناحية ، ومستويات دخولهم من ناحية أخرى <sup>(٩٣)</sup>

أما البروفيسور ستيرز R.Centers فقد حاول الربط بين ناتج العمل والدخل الشخصى بدرجة الشعور بالانتماء لطبقة اجتماعية محددة <sup>(٩٤)</sup> .

ربما لاشك فيه أن التقلبات وحالات القلق Anixaty التى تنتاب قطاعات محددة فى المجتمع الذى يتعرض نسق قيمه لتقلبات عنيفة (مصر الآن) تدفع بإحساس الاغتراب إلى مستوى أكثر صعوبة وإن كانت هى ذاتها مغذاة بإحساس أولي بالاغتراب .

وقد برزت بعض الدراسات النفسية التى حاولت البحث عن العلاقة بين حالات القلق

\* "عالج الكاتب الروائى السوفيتى الشهير ايليا أرنبج ذلك فى عمله الرابع " ذوبان الثلوج " .

هذه ومستوى محدد من الاغتراب الفردي ومن أبرز الدارسين لهذا النوع من الموضوعات "أوتورانك" Otorank والفرد أدلر A.Adler وكارن هورنى K.Horney وكارل يونج K.Young<sup>(١٤٦)</sup> .

وإذا اعتبرنا أن أحد عناصر " التكوين النفسى الاجتماعى " للطبقات المختلفة ، هو نسق قيمها ومفاهيمها فان من شأن التقلب والاهتزاز الحادث فيهما أن تزداد حالات التوتر الاجتماعى وتوسع دائرة العنف الفردي والجماهيرى ، كما تتحول الجريمة من إطار السلوك الفردي المتحرف إلى إطار السلوك الجماعى المنظم والواعى<sup>(١٤٧)</sup> .

وبرغم ان الإنسان من منظور تاريخى - هو خالق هذه القيم ، فانها تعود بدورها للحضور على مسرح حياته الخاصة لتؤثر تأثيرا كبيرا على شخصه وسلوكه وفكره<sup>(١٤٨)</sup> .

وبالقطع فإن التعريف الاكاديمى البورجوازى للقيم ، والذي يستهدف بالأساس طمس التباينات والتناقضات الكائنة فى صميم قيم ومفاهيم وسلوك كل طبقه اجتماعيه، لا يؤدي إلا لإضافة المزيد من الضبابية إلى المفهوم<sup>(١٤٩)</sup> كما أن من شأن استخدام مصطلحات مثل : المجرى - الجماعة - الشعب - الأمة... الخ التصويه عن حقيقة انتظام هذه الجماعات فى طبقات متصارعه ومتناقضة<sup>(١٥٠)</sup> . وتوفر أدوات النشر والإعلام الفعالة ( إذاعة - صحافة - تليفزيون ... الخ ) التى تسيطر عليها الطبقة البورجوازية ، قدرات إضافية هائلة فى سيادة قيم وأيدولوجية هذه الطبقة على بقية الطبقات ومن ثم تحاول إضفاء صفة الإجماع أو الكلية على قيمها الخاصة لتقيم على هذا الأساس القاعدة القانونية والأخلاقية اللتين تتوليان بدورها حماية وتوطيد هيمنتها السياسية والاقتصادية .

عموما ، فإذا كان الاغتراب - كما عرفناه - هو ( انفصال الإنسان المنتج عن نتاج عمله المادى والمعنوى ) فان الانتماء هو على النقيض يمثل " ذلك الشعور بالتوحد الكامل مع طبقه اجتماعية محددة مدعوما بعوى تاريخى لدور هذه الطبقة على مسرح الحياة .

\*\*\*

نتقل الآن إلى محاولة الاقتراب من مظاهر الاغتراب فى المدينة المصرية ، ونستطيع هنا أن نحدد روافد أربعة رئيسية ، لعبت ولا زالت تلعب دورا خطيرا فى تعميق إحساس الاغتراب والانتماء لدى المواطن المصرى وبخاصة قطاعات الشباب وهذه الروافد هى :

#### الروافد الأولى :

غياب المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى وما يرتبط بها من عناء مستحکم من قبل النظام العسكرى فى مصر تجاه كل بادره من بوادر العمل التنظيمى المستقل للجماهير والفئات الاجتماعية المتضرره من السياسات القائمة فى البلاد .

ويتمثل ذلك بوضوح في سيطره أجهزة الأمن (المخابرات العامة - مباحث أمن الدولة) على النقابات العمالية والمهنية والائتمادات الطلابية والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والاجتماعية ، بل وحتى المساجد ودور العبادة .. مع ما واكب كل ذلك طوال الثلاثين عاما الماضية من عمليات تعذيب وحشية سقط على أثرها عدد ليس بقليل من الضحايا سواء من التنظيمات الشيوعية أو الإخوان المسلمين ( ١٩٥٤ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٧ .. الخ ) مما أدى لسيادة مناخ محبط لدى قطاعات الشباب ، وتنامى الإحساس بالعجز واليأس وتفاقم الإحساس بأهمية البحث عن خلاص قردى ( الهجرة والعمل بالخارج ) بمعزل عن الخلاص الجماعى للوطن .

### الإفصاح الثانى :

تفاقم الأزمة الاقتصادية فى مصر ، خاصة بعد عام ١٩٧٣ بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى ، واتساع دائره الفئات الاجتماعية المعوزة، والتي تساقطت على مختلف المكونات الماديه لطموح الشباب ( المسكن - التاثير - المرتبات .. الخ ) بحيث بدا من المستحيل الاستمرار فى ظل الظروف القائمه خاصه بعد تفجر أسعار النفط وإتاحة فرصة نادرة خفضت من حدة الغليان فى الداخل .

### الإفصاح الثالث :

تفجر أسعار النفط وتراكم الثروات لدى عرب النفط " وما أحدثه ذلك من نمو غير متوقع فى النشاط الاقتصادى والعمرانى ذا الطراز الغربى Westernization فى أقطار الخليج والاستعانة المتزايدة بالعمالة العربية عموما والمصرية خصوصا فى المرحلة الاولى (حتى عام ١٩٧٩) مما أعاد فرز مستويات الدخل من ناحية وفاقم من مظاهر التضخم فى مصر ذاتها من ناحية أخرى ، كما عزز بصورة أساسية من مركز القوى الدينية الرجعية المدعومة هذه المرة بالبتروودولارات السعودية والخليجية والمشحونة بأحاسيس دينية غيبية شديدة التعقيد والتداخل .

### الإفصاح الرابع :

الاختلال الاستراتيجى فى إدارة الصراع العربى - الصهيونى فى أعقاب حرب ١٩٧٣ - والذى أدى فى المعصلة النهائية إلى الهيمنة الاسرائيلية والامريكية على المنطقة العربية ودخول المنطقة العربية عصر انحطاط حضارى شامل ، ونزاعات نظامية غير مبررة وغير مفهومه مع اضمحلال دور الثورة الفلسطينية على الساحتين العسكرية والفكرية والانزلاق بعد عام ١٩٧٤ فى أوهايم وسراييف التسوية السياسية والدويلة الفلسطينية .. وبالمقابل تعززت مواقف الانظمة العربية الموالية للغرب بالمنطقة والداعية إلى المساومة والتفاوض ، وهو ما أدى لسيادة مناخ كئيب على مختلف قطاعات الشباب النشط سياسيا و المهتم عموماً بالعمل العام فى مصر<sup>(٢٠)</sup> .

لقد ساهمت هذه الروايف مجتمعة فى صياغة وجدان ومشاعر مهزومة من الداخل قابلة لشروط استسلام تاريخى للامة العربية ككل .

وهكذا تجسدت هذه الشروط الاغترابية من الناحية الموضوعية فى ممارسات سلوكية هروبية جديدة يمكن حصر أبرزها فى الآتى :

- عدم الرضا الوظيفى .

- الهجرة والعمل بالأقطار النفطية .

- الجرائم .

قد يكون من المناسب التوقف هنا قليلاً . فدراسات الرضا الوظيفى فى السنوات الأخيرة تشير إلى تنامى إحساس بعدم الانتماء إلى مؤسسات العمل ولأهدافها بين العاملين فى البلاد بعد عام ١٩٧٤ .

فمفهوم الرضا الوظيفى المتعدد الأبعاد يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية هى مدى الرضا بسياسات العمل بالمؤسسة ، ومدى الرضا بعلاقات العمل ثم أخيراً مدى الرضا بالعمل ذاته <sup>(٢١)</sup> وقد أمكن عبر قياس معدل دوران العمل ودرجه التغيب أو التمارض بعينة مختارة من المؤسسات الحكومية والاقتصادية فى مصر ، استخلاص نتائج على درجة عالية من الأهمية والدلالة بخصوص سيادة مشاعر عدم التكامل بين الأفراد وبين مؤسساتهم .

وعلى صعيد الآثار النفسية لهذه المعطيات الجديدة ، ربط البعض بين تأثير هذا الاضطراب والقلق على إنتاجيه العمل لمن تبقى منهم داخل البلاد <sup>(٢٢)</sup> .

أما الدراسة التطبيقية التى أعدها " مغاورى " التى أجريت على عينة من طلبة جامعة عين شمس (التربية - الهندسة - الآداب) وعددها ٣٣٤ طالبا وطالبة من مختلف الفئات الاجتماعية فقد استخلص منها أن اغترابهم الاجتماعى سواء عن الذات أو عن الجامعة يشكل نسبة عالية جدا ونفس الحقيقه توصل إليها د. محمد علوان فى دراسته عن المشاركة السياسية للشباب فى المجتمع المصرى <sup>(٢٣)</sup> .

يشير أحد المحللين النفسيين إلى ذلك فى علاقته بالتهتم الاستهلاكى المجنون ، وبالأزمة الاقتصادية الطاحنة بقوله ( نحن نعيش فى مجتمع خائف لا يشعر الفرد فيه بأى أمان ، وهو يدفع الناس لعملية سباق لاهت حتى يلحقوا أى شيء قبل الآخرين ، وحين يحصل الفرد على ما يريد لا يشبع به ويواصل المسعى والجرى والتنافس وراءه - آخر ، وهذا دليل على أننا خائفون لمجروح للاستهلاك دائما لأننا لا نشبع حاجتنا الحقيقية به ) <sup>(٢٤)</sup>

وقد غذى من مشاعر الاغتراب داخل حدود الوطن تحريك حلم " هلاء الدين النفطى " المدعوم

بمشاهدة يومية لعمليات الفرز المستمرة التي تجرى فى مستويات الدخول والمعيشة على المدى القصير بين المصريين العاملين بالأقطار النفطية وبين المصريين الباقين فى الداخل؛ وهكذا ازدادت يوماً بعد آخر، حركة الهجرة المشروعة وغير المشروعة (السلكاوى) كلما اتبحت الفرصة إلى ذلك فزاد عدد المصريين بالأقطار العربية من ٤٦٢ ألف عام ١٩٧٣ إلى أن بلغوا نحو ٤,٢ مليون مواطن معظمهم فى سن العمل بنهاية عام ١٩٨٨ وهو ما سنعود لتناوله تفصيلاً بعد قليل .

كما برزت ولثانى مرة فى تاريخ مصر المعاصرة ، حركة الهجرة الواسعة للفلاحين المصريين من الأرض الزراعية للعمل فى الأقطار العربية النفطية كعمال بناء وتشبيد ، ووصل الحال ببعضهم أن اضطروا إلى بيع ممتلكاتهم الشخصية ومصوغات زوجاتهم للحصول على ثمن تذكرة السفر للخارج<sup>(٢٥)</sup> .

لقد أخذت هذه الظواهر فى التفاعل عبر عقود طويلة بيد أن تغيرات عقد السبعينات كانت حاسمة بحيث دفعت السفينة بعيداً عن مرساها القديم ولم تكد تحمل الأسابيع الأولى من خريف عام ١٩٨١ حتى تحولت الهمهمات إلى صرخات مدوية مصحوبة بفرقة الرصاص لتصيب فى مقتل أول من دفع السفينة فى الخضم العاصف<sup>(٢٦)</sup> .



## المبحث العاشر الاعتزاب والعنف الجماهيري

منذ تلك اللحظة التاريخية البعيدة التي افترق فيها الإنسان عن ناتج عمله وتصارعت الجماعات والقبائل البدائية حول مناطق الزراعة ومنايع المياه وبرز إلى المسرح التاريخي انقسام المجتمع الإنساني إلى طبقات متناحرة ، منذ تلك اللحظة بات العنف والعنف المضاد السمة الأساسية للوجود الإنساني برمته .

وبالقطع لم تكن ممارسة العنف من جانب الطبقات السائدة في المجتمع القديم (المجتمع العبودي أو المجتمع الاستبدادي القائم على الحكومة المركزية في الهند والصين ومصر) محكوماً بأي إطار قانوني أو أخلاقي ، وفي المقابل لم تكن ثورات الطبقات المهزومة أو المضطهدة تخضع بركان عنفها إلى إطار أخلاقي مماثل .

بيد أنه منذ بزغت إلى مسرح الوجود الإنساني المعاصر الطبقة البرجوازية الحديثة في أوروبا ( القرن الخامس عشر فصاعداً ) ترددت في أزقة الفقراء وفي ردهات قصور النبلاء أصوات المفكرين البرجوازيين أمثال "جون لوك" و"توماس هوبز" و"دافيد هيوم" بالمجلترا و"جان جاك روسو" و"مونتسكو" و"فولتير" في فرنسا حول الحق والالتزام " ورفعت شعارات الحزب والحرية " والأرض لمن يفلحها " وقد أفلحت هذه الأفكار في النهاية في تعبئة جماهير الفقراء وحرفيي المدن وأقنان الريف لتحطيم قلاع المجتمع الإقطاعي القديم ولترفع شعار "الحرية - الإخاء - المساواة " على رايات جيوش الثوار إلى بقية أصقاع أوروبا لتندق أجراس الحرية وعصر الليبرالية الرأسمالية في أرجاء أوروبا والأمريكيتين .

منذ تلك اللحظة أصبحت ممارسات العنف تخضع لقوانين ودستورية تضمن تكريس هذا البناء الاقتصادي - الاجتماعي الجديد وتوفر له صيرورة البقاء والنمو .

وهكذا تبدلت صيغ وأشكال استخدام العنف الطبقي في العصر الرأسمالي فصيغت في قواعد قانونية وأنشئت مؤسسات للقمع الطبقي المنظم ( نظم للتقاضى والمحاماة - الجيش - البوليس..إلخ) .

وبهنا تحورت أفكار المفكرين البرجوازيين الأوائل ، التي غالباً ما ارتقت في أحضان الرومانسية الثورية أو النزعة الإنسانية - قبل سيطرة الطبقة الرأسمالية على الحكم في أوروبا - لتوظف في خدمة أشد الأفكار رجعية وتخلقاً حيث استبعدت من دائرة تأثيرها واهتمامها مصالح وحقوق بقية الطبقات

الاجتماعية وبخاصة الطبقة العمالية .

كما أعيدت صياغة القواعد الأخلاقية لتخدم مصالح استغلال الطبقة الجديدة لبقية الطبقات المنتجة ووفرت أقصى أشكال العنف لمن يخرج عن هذه القواعد الاخلاقية والأطر القانونية .

وفى هذا السياق ينظر الفقه القانونى البرجوازى لحركات التمرد الجماعية والتلمرات الطبقيّة التي تتباين أشكالها (انتفاض - إضراب - ثورة - حرب أهلية... الخ) باعتبارها جرائم سياسية واجتماعية يستحق قادتها والمشاركين فيها أقصى أشكال العقاب الذي غالبا ما يرسو على منصة الإعدام .

بيد أن هذه النظرة الحقوقية البرجوازية لحركة التمرد الاجتماعى تتسم بالازدواجية والنفاق الاجتماعى فهؤلاء المحقوقون غالبا ما يقفون مكتوفى الأيدي أمام الجرائم اليومية التي يرتكبها ممثلى أجهزة السلطة البرجوازية ( البوليس - الجيش ) ورجال الحكم عندما يتعلق الأمر بخيانتهم الصريحة لمصالح الملايين من الفقراء فى المجتمع\* ويزداد الأمر سوءاً فى المجتمعات الرأسمالية المتخلفة ( مصر مثلاً ) بفعل سيادة قيم الاستبداد الشرقى من ناحية وانخراطها المتأخر نسبيا فى المنظومة الرأسمالية الدولية من ناحية أخرى (القرن التاسع عشر) (٢٧) .

ولذا فهذه الطبقة البرجوازية الهجينة لم تتل من تراث البرجوازية الأوربية فى مجال الحقوق والواجبات والفقه الدستورى والقانونى عموما سوى تلك القشور التي تضمن لها استمرار الوجود والهيمنة على مسرح الفعل السياسى فى تلك البلدان ولو بالحديد والنار (٢٨) .

وعلى عكس العنف الفردي الذى هو عنف متبادل بين الأفراد وبعضهم البعض يأتى العنف الجماعى الجماهيرى من روافد اجتماعية وسياسية محددة ويلعب دوراً مؤثراً فى تراكماته اليومية على مجمل النظام الاجتماعى والسياسى القائم .

ونقصد هنا بالعنف الجماهيرى العنف الذى هو بمثابة اعتداء جماعى - تلقائى او منظم - على السلطة العامة ممثله فى أشخاص رسمية وأهنية حكومية سواء لأجهزة الشرطة أو مفتشى الثموين أو مأمورى الضرائب.. الخ .

والحقيقة أن تعريفنا هذا للعنف يشتمل على ظاهرتين قد تبدوان منفصلتين فى لحظة وإن كانتا مرتبطتين على المدى البعيد .

### الظاهرة الأولى:

العنف التلقائى غير الواعى وغير المنظم من قوى سياسية أو اجتماعية محددة مثل حالات الهجوم العفوى المباشر على أقسام الشرطة ومراكز البوليس أعوام ( ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٤ ) على امتداد

\* يحدث يومياً عمليات تعذيب وحشية للمواطنين والمتهمين فى قضايا مختلفة باقسام الشرطة ومراكز البوليس المختلفة على امتداد الجمهورية ، ما ينشر فى هذا المجال محدود للغاية ويحظر النشر إلا فى اضيق الحدود، انظر علي سبيل المثال : جريدة الاخبار ، باب إلى المحرر بتاريخ ١٧/٧/١٩٧٨

الجمهورية كرد فعل لعمليات التعذيب التى أودت بحياة بعض المواطنين هناك (أقسام الدرب الأحمر - الموسيقى - الخليفة - السيدة زينب - الساحل - الجمالية - المحلة - الفيوم ... إلخ) والتى أطلقت عليها أجهزة الإعلام الحكومية ( الحوادث المؤسفة ) .

وقد ساهم فى ارتفاع حدة العنف ، افتقار الطبقات الشعبية لأى آمال فى حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة جديده .

يكفى على سبيل المثال أن نشير إلى أن عدد النزاعات القضائية التى أصبحت الحكومة طرفا فيها قد ازدادت من ٤٧٦٩٧ قضية عام ١٩٥٢ إلى ٢١٣٧٧٦ قضية عام ١٩٦٤ ثم قفزت بعد ذلك لتصل إلى ٣٠١٢٦٦ قضية عام ١٩٨١ أى بمعدل يتجاوز ٦٣١ ٪ خلال الفترة ( ٥٢ - ١٩٨١ ) وبمعدل يصل إلى ١٤١ ٪ خلال الفترة ( ٦٤ - ١٩٨١ ) فحسب<sup>(٢٩)</sup> .

وقد تراءف مع ذلك الاتجاه المتزايد للعنف وحمل السلاح سواء بصورة مشروعة وقانونية (الحصول على ترخيص ) أو بصورة غير مشروعة .. وهكذا تشير مصادر وزارة الداخلية إلى أن من صرح لهم بحمل السلاح من الأفراد - دون أفراد جهاز الشرطة والقوات المسلحة والوزراء والمحافظون وأعضاء مجلس الشعب - قد بلغ نحو ٢٧٠ ألف مواطن حتى عام ١٩٨٥ بل إن هذه المصادر تؤكد بأن مآصير من تراخيص حمل السلاح للأفراد عام ٨٥ فحسب قد قارب الأربعين ألفا<sup>(٣٠)</sup> . كما استيقظ المجتمع فجأة فى أواخر عام ١٩٩٧ على ما أطلقت عليها أجهزة الإعلام "ظاهرة البلطجة" فى الشارع المصرى حيث زاد عدد المسجلين فحسب لدى أجهزة الشرطة كممارسين لمهنة البلطجة فى العاصمة المصرية وحدها إلى ٢١ ألف مسجل ناهيك عن غير المسجلين بل إن المصادر نفسها قد قدرت عدد من يمارسون البلطجة والارتزاق من ورائها بما يتجاوز فى مصر الآن نحو نصف مليون شخص يشكلون تشكيلات عصابية وإجرامية ويعملون فى حماية رجال الأعمال الجدد فى مصر والفنانين وغيرهم .

### الظاهرة الثانية:

العنف الجماهيرى الواعى والمنظم والذى تقوده قوى سياسية شرعية أو غير شرعية من خلال الاضطرابات والتظاهرات العمالية والطلابية التى شهدتها مصر بعد عام ٦٧ وازدادت انتشاراً بعد عام ١٩٧٤ .

وعلى أية حال فإن المسار المعقد والتفاعل الجدلى بين الظاهرتين لا يمكن دراستهما خارج سياق الصراع الاجتماعى والسياسى الجارى فى مصر منذ عام ١٩٦٧ فصاعداً\* .

\* أرقام وزارة العدل تذكر أن عدد القضايا الإدارية والتجارية والجنائية والأحوال الشخصية المطروحة أمام المحاكم بمختلف درجاتها وأنواعها ارتفعت من ١.٩ مليون قضية عام ١٩٥٣ إلى ٣.٦ مليون عام ١٩٦٣ ثم إلى ٥.٥ مليون عام ١٩٧٣ وأخيراً بلغت ٦ مليون عام ١٩٨٢ .  
وبعد الافتتاح (١٩٧٥) أصبحت قضايا الشيكات بدون رصيد تمثل حوالى ٢٥ ٪ من حجم القضايا وأما قضايا الكمبيالات والقضايا التجارية والإفلاس فقد مثلت ٥٠ ٪ تقريبا ( راجع جريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤ ) .

وبرغم ندرة البيانات والإحصاءات الرسمية الدقيقة حول هذا الموضوع سواء تلك التي توردها وزارة الداخلية أو وزارة العدل لأسباب سياسية أو أمنية فإننا سنحاول تحليل المتاح من هذه البيانات لنستخرج المسار العام للظاهرة .

\*\*\*

شهدت السنوات التي أعقبت هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ نمواً ملحوظاً في أعداد هذه القضايا المسجلة لدى أجهزة الأمن ودوائر القضاء ، ففي عام ١٩٦٦ كانت حوادث العنف الجماهيري ضد ممثلي السلطة العامة نحو ٣٧ حادثة أخذت في الزيادة بعد ذلك على النحو التالي (٣١) .

١٩٦٧ ٤٠ حادثة

١٩٦٨ ٤٤ حادثة

١٩٦٩ ٥٦ حادثة

١٩٧٠ ٥٨ حادثة

ولا تشمل بالطبع هذه البيانات حالات الهياج السياسي المنظم الذي حفلت به السنوات التي أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وإذا صنفنا قضايا العنف الجماهيري خلال الفترة تبين لنا أن معظمها اتجه ضد رجال الشرطة بنسبة ٤٠,٨٪ يليها مفتشى الثمورين ( ٢٢,٥ ٪ ) ثم بقية ممثلي السلطة العامة (٣٢)

ويفسر الأستاذ بات موريلي Pat Murply المدير المساعد للوكالة الفيدرالية الامريكية هذه الظاهرة بقوله ( إن الشرطة في أدائها لدورها تعمل كخادمة للطبقات العليا وكسلطة ذات سيادة بالنسبة للطبقات الدنيا (٣٣) .

وهو ماعاد وأكده أحد الخبراء . بقوله ( إن العنف الجماهيري الموجه للسلطة في بلادنا هو عنف يمارسه الفقراء دون غيرهم - ولعل جماهيرية هذا العنف قد حددت منذ البداية انتماءه الطبقي ) (٣٤) .

"نطبقية السلطة " تواجهها طبقية العنف الجماهيري وهذه إحدى الحقائق المستخلصة من دراسة العنف الجماهيري في بلادنا .

يكفي مراجعة سريعة لبعض حوادث الصدام بالعنف بين قوات الشرطة وجماهير الفقراء ليتأكد الطابع الطبقي لذلك العنف .

فقضيتي بلبيس ( رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ ) وسمنود ( رقم ٣٩٨٠ لسنة ١٩٧٥ ) تمثل تصدى من الفلاحين الفقراء ، ومستأجرى الأرض الزراعية لقوات الشرطة التي حاولت طردهم من الأرض التي يتعايشون منها لإعادتها إلى مالكيها الذين هم في نفس الوقت أعضاء في أجهزة السلطة .

والحقيقة الثانية التي نستخلصها من دراسة العنف الجماهيري أنه برغم الحصار الناصري للصراع الطبقي في مصر فلم تصلح كل الإجراءات المتخذة - بقسوتها المعروفة - في طمس معالم الصراع الاجتماعي الجارى وإنما كل ما نجحت فيه هو ضبطها إلى أدنى مستوى ممكن .

والحقيقة أن اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه التسوية لم تكن على الجانب الآخر من المحيط الاطلنطي تعنى سوى إعادة صياغة خريطة القوى الطبقية في مصر ذاتها ضمانا لاستمرارية العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة ( والنظام الرأسمالى عموما ) بتوفير قاعدة اجتماعية قوية وقادرة على رسم السياسات الداخلية والخارجية للبلاد .

هكذا وفى أعقاب حرب السادس من أكتوبر مباشرة ، شرع الرئيس أنور السادات فى اتخاذ خطوات سريعة متلاحقة مستهدفاً إعادة بناء جسور الثقة والتفاهم مع الولايات المتحدة وإسرائيل .

وجاءت ورقة أكتوبر ( أبريل ١٩٧٤ ) لتضع الإطار السياسى والاجتماعى لحركة النظام فى مصر تحت شعار الافتتاح الشامل على المعسكر الغربى والصهيونى موضع التطبيق .

وبالقطع لم يكن من المتصور أن تمر السياسات الجديدة وشعارات الديمقراطية دون تفاعل مباشر ودرامى مع حرمان شعب من حرياته السياسية طوال العشرين عاماً السابقة على الإجراءات الجديدة فاشتعلت نيران المعارضة والرفض للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وتحركت الكتل السياسية التى لم يكن لها حق الحركة أو الهمس خلال الحقبة الناصرية لتشكّل بؤراً مؤثرة فى حركة الطبقات الشعبية (اضطرابات المصانع - ومظاهرات الشوارع طوال أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧) .

وهكذا أخذ العنف الجماهيري المنظم يتصدر حركة الفئات المختلفة وتوارى قليلا العنف التلقائى غير المنظم وغير الواعى\* وتراوحت شعارات الرفض والتدمر من أقصى شعارات اليسار السياسية والاقتصادية إلى أقصى شعارات الجماعات الإسلامية التى بثت الروح فيها من جديد من قبل النظام الحاكم نفسه فى لعبة توازنية محفوفة بالمخاطر .

سوف تصير حرب " الكتل ضد الكتل " و" الفرد ضد الكتل " فى منحى صاعد من الآن فصاعدا ، حتى انفجار الشعب الواسع بومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ لتؤكد النفى الطبقي لاكليات النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد فى مصر .

\* حقلت هذه السنوات بعشرات الاضطرابات و الاعتصامات ذات الطابع السياسى سواء تلك التى حدثت فى الجامعات المصرية أو فى المصانع و وحدات الانتاج المختلفة ومن أبرز هذه الأحداث مظاهرات عمال حلوان فى فبراير ١٩٦٨ طلبة جامعى القاهرة والاسكندرية فى نوفمبر من نفس العام ثم مظاهرات الطلبة عام ١٩٦٩ لرفض زيادة جرزيف سيسكر - ثم مظاهرات عمال الحديد الصلب وعمال النسيج بشبرا الخيمة اعوام ( ١٩٧٠ - ١٩٧٣ ) ثم اضطرابات عمال حلوان فى يناير ١٩٧٥ لرفض سياسة الانفتاح الاقتصادى وزيادة الأسعار وما أعقبها من مظاهرات عمال المحطة الكهري فى مارس من نفس العام ثم مظاهرات عمال النصر للسيارات والشرقية للدخان (ماتوسين) وهيئة النقل العام بالقاهرة عام ٧٦ ثم المسيرة الطلابية فى نوفمبر ١٩٧٦ مروراً بمظاهرات الشوارع أثناء المعركة الانتخابية فى خريف ١٩٧٦ انتهاء بنضال الشارع الواسع فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

لم يكن أمام نظام الرئيس السادات سوى اللجوء إلى المزيد من العنف الطبقي المنظم فصدرت أشد القوانين قسوة وغرابة في تاريخ الفقه القانوني والدستوري المصري\*

ومنذ ذلك التاريخ بدأت سنوات المطاردة البوليسية الكبرى لقوى اليسار يختلف فصائلها والتي بلغت خلال خمس سنوات فحسب ( ١٩٧٧ - ١٩٨١ ) أكثر من ٢٥ حملة أمنية اعتقل خلالها أكثر من ٥٥٠٠ من العناصر النشطة في معارضة نظام الحكم .

وبالمقابل ظلت الساحة خالية تماما لقوى وجماعات اليمين الديني (الإسلامي والمسيحي) التي ثبت بعد ذلك \*\* أن صلاتها وطيدة بكبار رجال الأمن وسياسات النظام لضرب نفوذ اليسار الماركسي والناصري .

على أية حال باتخاذ الرئيس السادات قراره بزيارة القدس المحتلة وتوقيع معاهدة الصلح المهينة مع الكيان العنصري الصهيوني ، انقطعت حبال المودة بين الطرفين وتسممت الآبار بين النظام وبعض هذه الجماعات وبدأ نزوع نحو الاستقلال والعمل خلف ظهر الأجهزة الأمنية لشراء و تخزين الأسلحة انتظارا للحظة الصدام المرتقبة.

بالقطع لم تنج هذه التحركات من محرشات مستمرة من جانب هذه الجماعات بالطوائف المسيحية\*\*\* هو ما دفع الأخيرة باستمرار إلى اتخاذ موقف الحذر المصحوب بارتماء أكثر فأكثر في العيادة الأمريكية للبحث عن منقلد من التطرف الإسلامي .

وهكذا دخلت الساحة السياسية المصرية إلى عتف من نوع جديد وخطير على الكيان التاريخي للوطن نفسه ( الفتنة الطائفية ) .

بهذا وجد نظام الرئيس السادات نفسه في مأزق يصعب الفكاك منه ، ولم يجد من تراث البورجوازية المصرية سوى العنف والاعتقال في مواجهة الجميع هذه المرة ا

وبحملة الاعتقالات الواسعة في سبتمبر عام ١٩٨١ ، والتي شملت رموز مختلف القوى السياسية ( الشرعية وغيرالشرعية ) وتلويح رئيس الجمهورية في إحدى خطبه باحتمال اعتقال ٧ آلاف آخرين من الجماعات الدينية تشملهم قائمة أعدتها أجهزة الأمن - التي سبق وأشرفت على معاونتهم ونحت

\* مثل قانون حماية الوطن والمواطن الصادر برقم ٢ لسنة ١٩٧٧ في أعقاب انتفاضة ١٨ . ١٩ يناير وقانون حماية الجبهة الداخلية وقانون الاشتباه وقانون العيب ... الخ .

\*\* أثناء محاكمات تنظيم الجهاد عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ تبين من شهادة كبار رجال الأمن بمحافظة الصعيد أنهم كانوا يدعون نشاط هذه الجماعات لمواجهة النفوذ اليساري وذلك ولغا للخطة الامنية الموضوعة والتي تعرض على القيادة السياسية العليا .

\*\*\* شهدت السنوات من عام ١٩٧٧ وحتى ١٩٨١ أكثر من ثمانية عشر هجوما مسلحا وشبه مسلح على مراكز القيادة والتجمعات المسيحية لعل من أشهرها الاعتداء بالقنابل اليدوية على كنائس المسرة ، وشبرا وأسيوط ثم الصراع المسلح بين الطرفين في إحدى ضواحي العاصمة المصرية (الزاوية الحمراء) عام ١٩٨١م.

قيادة محافظ أسيوط محمد عثمان إسماعيل - جاءت لحظة نادرة توجت مسلسل العنف المتبادل  
بعادث المنصة الميلودرامى الذى راح ضحيته رئيس الدولة ذاته .

### لماذا بعد السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ ؟

باغتيال الرئيس السادات فى ذلك المشهد المثير ثم مسلسل أحداث أسيوط الدامى اشتدت حملات  
الاعتقال واتسمت بطابع شديد الوحشية ، فى الوقت الذى انفضت فيه معتقلات الرئيس السابق  
واستقبال الرئيس الجديد (حسنى مبارك) لقاداتهم امتلأت بالمقابل معتقلات النظام الجديد بالوافدين  
الجدد ، الذين ارتبط معظمهم بالجماعات الدينية .

وشهدت هذه المعتقلات أشنع عمليات التعذيب فى التاريخ السياسى لمصر \* التى شملت هذه المرة أبرز  
تيارين سياسيين فى مصر ( الجماعات الدينية والشيعية\*\* ) .

وبرغم إعلان حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية فى أعقاب مقتل رئيس الجمهورية السابق فإن  
حالات العنف الجماهيرى التلقائى وغير المنظم قد شهدت انتعاشاً جديداً بدءاً من عام ١٩٨٢ ،  
وتركزت معظمها فى مواجهة رجال الشرطة (من أبرزها أحداث الفيوم ١٩٨٤ وأحداث قوة بكفر  
الشيخ عام ١٩٨٥.. الخ ) وذلك عشية الانتخابات التشريعية فى مايو من عام ١٩٨٤ م .

وفى أغسطس عام ١٩٨٤ شهدت الساحة السياسية المصرية واقداً جديداً نعى بدوره كل المسلمات  
جانباً وفتح كل الاحتمالات ، وقد تمثل ذلك الجديد باستخدام العنف المنظم من جانب إحدى الجماعات  
السياسية السرية فى اغتيال المحقق الإدارى فى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة " زيفى كدار " فى يونيو  
من نفس العام .

وهكذا باتت أفق المستقبل تحمل أكثر من علامة استفهام حول مستقبل العنف السياسى فى مصر  
وكذا مستقبل النظام السياسى فيها .

ثم تصاعد العنف السياسى بدءاً من عام ١٩٩١ بين أجهزة الدولة ومسئوليه ورؤسائها من ناحية  
والجماعات السياسية الدينية (الإسلامية) من ناحية أخرى فى إطار من العنف الأعمى والإرهاب  
المنظم ليظال أبرياء ، وليطيح بأى أمل فى تعزيز وتكريس دور وتأثير المجتمع المدنى وتنظيماته على  
أوجه الحياة فى البلاد وليدخلنا فى أتون صراع دموى بين قوتين غير ديموقراطيتين .



\* مسلسل عمليات تعذيب المعارضين للحكومة يبدأ من حكومة السعديين برئاسة إبراهيم عبد الهادى عام ١٩٤٩ .  
ثم توالى بعد ذلك مسلسل التعذيب ليطول الإخوان المسلمين والشيعيين (١٩٥٤ ، ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ ، ١٩٨١ ،  
١٩٨٢ ، ١٩٨٥ .. الخ .

\*\* جاءت حيثيات الحكم فى قضيتى الجهاد ( جماعات دينية ) والحركة الشعبية (شيعية) لتؤكد وقائع التعذيب  
وتطالب بتقديم المسئولين عن ذلك للمحاكمة .

## البحث الحادى عشر الاغتراب وظاهرة النزوح والهجرة

تلازمت حركة الهجرة الإنسانية من مكان لآخر مع مسار الإنسان بحثا عن سهل العيش وتلقيا للأخطار والكوارث التى تواجهه هنا أو هناك لذا لا نستطيع أن نتحدث عن طابع معاصر لحركة الهجرة البشرية فهى التزامن التاريخى للإنسان منذ بدء الخليقة .

ولا غرو والحال كذلك فى أن نذكر أن عامل الطرد والجذب التى تكمن وراء هذه الظاهرة على مدار التاريخ القديم هى نفسها التى تحكم الظاهرة فى أشكالها المعقدة ومظاهرها العديدة فى عالمنا المعاصر.

بيد أن تشابهك الطرف الخاص بالمجتمع المصرى خاصة بعد انتهاج الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى بالإطار العام لظاهرة الهجرة قد أفرز لنا ظاهرة مختلفة من الناحيتين الكمية والكيفية ، ويمكننا فى هذا السياق أن نميز ثلاثة أشكال لظاهرة الهجرة المصرية :

**الأولى :** انتقال من الريف المصرى إلى المدن الكبرى فهينما كان سكان المدن عام ١٨٨٢ لا تتعدى نسبتهم ١٩ ٪ من جملة سكان القطر المصرى ارتفعت عام ١٩٥٠ إلى ٣١ ٪ ثم إلى ٣٨ ٪ عام ١٩٦٠<sup>(٣٥)</sup> ثم استمرت فى الزيادة حتى بلغت عام ١٩٧٦ نحو ٤٤ ٪ . ووفقا لتعداد الإحصائى الأخير (١٩٨٦) فإنها قد ظلت عند مستواها السابق .

**الثانية :** حركة الانتقال غير المنظم للأفراد والكادرات من القطاعين العام والحكومى إلى القطاع الاستثمارى والانفتاحى (مصرى - أجنبى ) وإذا كانت أحدث إحصاءات لهذا القطاع الاستثمارى تشير إلى أن حجم مساهمته فى العمالة بالمجتمع المصرى لا تتعدى ٧٤ الف فرصة عمل ( بنوك - شركات تأمين - شركات استثمار .. الخ )<sup>(٣٦)</sup> أو نحو ٣,٤ ٪ من حجم العمالة الكلية فى المجتمع المصرى ( منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن ) فإننا نستطيع أن نجزم بأن معظم هذه العمالة المدربة من قبل لا تمثل فرص عمل جديدة بقدر ما هى حركة انتقال للكادرات العلمية والفنية العاملة فى القطاع العام والحكومى إلى القطاع الخاص والأجنبى بلعل تفاوت الأجور والمرتبات بين القطاعين .

**الثالثة :** حركة نزوح مستمرة تتم من الريف والمدن المصرية على حد سواء إلى الأقطار العربية

النفطية وتشير أرقام وزارة الخارجية المصرية مؤخراً أن عدد المصريين العاملين بهذه الأقطار عام ١٩٨٢ قد تجاوز ٢,٩ مليون موطن وإذا أضفنا إليهم المغادرين تحت بنود أخرى (بعثات علمية سياحة ... الخ) ومعظمهم لا يعود إلى البلاد فإن الرقم يقترب إلى ٣,٢ مليون مواطن بنسبة ٧,١٪ من جملة سكان الجمهورية وهو معدل حرج وتتطلب نظرة متأنية ليس بهدف التضييق على حركة الهجرة والعمل بالخارج إنما لدراسة أبعاد هذه الظاهرة في ارتباطها بمفهوم الانتماء والاغتراب .

\*\*\*

### ١ - المراحل التاريخية لهجرة العمالة المصرية إلى الأقطار النفطية \* :

يستطيع المحلل لظاهرة الهجرة المصرية إلى الأقطار النفطية التمييز بين ثلاث مراحل تاريخية لكل منها سماتها الخاصة وملامحها المميزة :

#### المرحلة الأولى :

وقد امتدت منذ منتصف الخمسينات وحتى أكتوبر عام ١٩٧٣ وخلال هذه المرحلة اتسمت الهجرة المصرية بسمات ثلاث رئيسية :

#### الصفة الأولى :

إنها هجرات مرتدة في معظمها تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات .

#### الصفة الثانية :

إن معظم المهاجرين من تخصصات علمية مختلفة تصدرها العاملون في مجال التدريس وسلك التعليم فمن جملة المصريين المهاجرين للخارج عام ١٩٦٨ والبالغ عددهم نحو ٣٠٠ ألف مصري (٨٩٪ بالأقطار العربية) نجد ١٤٣ ألف يعملون في مجال التدريس بمختلف مراحل التعليم (٣٧) . وتشير نفس الدراسة إلى أن نسبة المدرسين المصريين إلى إجمالي المدرسين بالأقطار النفطية عام ١٩٦٧ كانت ٦٠٪ في السعودية و٣٤٪ في الكويت (٣٨) .

#### الصفة الثالثة :

إن الحكومة المصرية ظلت خلال هذه المرحلة تتحمل نحو ٧٠٪ من نفقات هؤلاء المعارين والمبعوثين

\* يقصد بهجرة العمالة هنا أشكالها الثلاثة ، الهجرة الدائمة والمبعوثين والهجرة المؤقتة (إعارات رسمية - تعاقدات شخصية - مرافقة الزوج أو الزوجة) . وينصب تحليلنا في هذا الجزء ، من الدراسة على الهجرة المؤقتة في صورها المختلفة ( عمل - مرافقة زوج أو زوجة) .

للأقطار العربية وإن أخذت هذه النسبة بالانخفاض بعد ذلك التاريخ لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٧٨ حيث لم تزد عن ٨ ٪ فقط (٢٩)

### المرحلة الثانية :

وهي التي أعقبت رفع الأقطار العربية النفطية لاسعار نفطهم الخام وحتى منتصف عام ١٩٨١ وهكذا ازدادت الدخول القومية لمجموعة الأقطار العربية النفطية من أقل من ٧ آلاف مليون دولار عام ١٩٧٢ إلى ٥٤ الف مليون دولار عام ١٩٧٩ (٤٠) .

وعلى عكس المرحلة الأولى فقد اتسمت الهجرة المصرية خلال هذه المرحلة بسمات مختلفة تماما يمكن تحديدها في سمات ثلاث :

### السمة الأولى:

إنها باتت هجرات شبه دائمة ما إن يبدأها العامل أو المدرس أو المهندس المصري حتى يصعب التنازل عنها حيث أصبحت امتيازاً شخصياً ليس من السهل التخلي عنها وعن مميزاتها أو مأساويتها في آن واحد .

### السمة الثانية:

اتساع قاعدة المهاجرين خلال هذه المرحلة فبينما كان عدد المصريين المهاجرين حتى عام ١٩٧٣ نحو ٤٠٠ ألف مصري نجد العدد قد قفز عام ١٩٧٦ إلى ١,٤ مليون مواطن ثم بحلول تبشير عام ١٩٨٣ كان عدد المصريين المهاجرين يزيدون عن ٣,٢ مليون مواطن مصري من جميع التخصصات والمهن الفنية والعلمية وساهمت الفروق الأجرية بين ما يحصل عليه المصري في بلده وبين عمله في قطر عربي نفطي في تفضي " حلم علاء الدين النفطي " بين الكثيرين .

وهكذا هاجر أكثر من ٦٠ ٪ من قوة العمالة في قطاع البناء والتشييد في مصر إلى دول الخليج وليبيا كما ارتفع عدد المدرسين المصريين المعارين للأقطار النفطية من ١٤٣ الف عام ١٩٦٨ إلى ٢١٨ الف عام ١٩٧٨ (٤١) ورغم ازدياد نسبة المدرسين المصريين من إجمالي المدرسين في السعودية والكويت (٨٤ ٪ و٤٤ ٪ على التوالي ) عام ١٩٧٧ إلا أنه قد لوحظ انخفاض نسبة المهن والتخصصات الفنية ككل من إجمالي العمالة المصرية في الكويت من ٥٢ ٪ عام ١٩٦٥ إلى ٢٩,٥ ٪ عام ١٩٧٥ وبالمقابل ازدادت نسبة عمال الإنتاج - خاصة البناء والتشييد من ٢١,٨ ٪ إلى ٣٨,٣ ٪ خلال نفس الفترة (٤٢) .

وقد ساهمت حركة الهجرة هذه - من ضمن جملة أسباب أخرى - في ارتفاع معدل التضخم في مصر وفي ارتفاع أجر العاملين في قطاع البناء والتشييد في مصر بمعدل يتراوح بين ٣٥٠ ٪ إلى ٥٥٠ ٪ (٤٣) .

## السمة الثالثة:

باتساع قاعدة الهجرة في مصر بات من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - السيطرة الحكومية عليها ، وهكذا ازادت التعاقدات الشخصية على حساب الإعارات الحكومية كما باتت محوولات المصريين العاملين بالخارج أحد أهم مصادر الدخل القومي في مصر بل تجاوزت أحيانا دخل قناة السويس والسياحة معا ، وبهذا تبدلت المواع ، وعمام بعد آخر أصبح ميزان المدفوعات والاقتصاد المصرى بالتالى - أسير التقلبات التى تحدث فى محوولات المصريين سنويا والتى قاربت الأربعة آلاف مليون دولار .

ويظهر البيان التالى حجم التعاقدات المصرية والمسافرين لأسباب أخرى للأقطار العربية النفطية خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦ .

### جدول رقم (٢٠)

#### التعاقدات والمسافرين لأسباب أخرى للأقطار العربية النفطية

خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٦

إجمالي المسافرين للأقطار العربية	السفر لأسباب أخرى *	حجم التعاقدات	البيان السنوات
١٣٥٨٥٤	٩٠٤٩	١٢٦٨٠٥	١٩٨٠
١٣١٦٥٦	١٥٧١٦	١١٥٩٤٠	١٩٨١
١٣٤٣٥٨	٢١٩٠١	١١٢٤٥٧	١٩٨٢
١٤٥٣٦٤	٢٣٦٤٢	١٢١٧٢٢	١٩٨٣
١٩٣٨٧٦	٢٥٩٥٥	١٧٦٩٢١	١٩٨٤
٦٢٣٠٧٦	٢٧٢٠٨	٥٩٥٨٦٨	**١٩٨٥
٤٨٧٩٠٨	٢٢٥٢٦	٤٦٥٣٨٢	١٩٨٦

المصدر : النشرة السنوية لوزارة القوى العاملة والتدريب للسنوات المشار إليها .

وحتى يتبين مقدار الزيادة الصافية فى أعداد المسافرين والمتعاقدين الجدد للعمل فى الأقطار

\* يقصد بالسفر لأسباب أخرى المهام الرسمية ومرافقة الزوج أو الزوجة والزيارة الخاصة .  
\*\* تظهر بيانات عامي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ نفقة كبيرة والسبب يعود الى توافر بيانات المتعاقدين من القطاع الخاص بعد أن أعيد تشييط العمل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الذى ينص على ضرورة حصول المتعاقدين للعمل بالخارج على تصاريح من وزارة الداخلية كشرط للموافقة على السفر .

العربية فإننا سوف نصنف هذه التعاقدات وفقاً لثلاثة أنواع هي التعاقدات الشخصية والإعارات الحكومية والتقاطع الخاص وهو ما يظهره البيان التالي :

جدول رقم (٢١)

التعاقدات والمسافرين لأسباب أخرى للاقطار العربية النفطية

خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦

البيان السنوات	تعاقدات شخصية		إعارات حكومية		قطاع خاص		الاجمالي	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١٩٨١	٩.٥٩٢	٧٨,١	١٩.٤٧	١٦,٤	٦٣٣.	٥,٥	١١٥٩٤.	١٠٠
١٩٨٢	٩٦٧.٩	٨٦,٠	١.٩٤٧	٩,٧	٤٨٠.١	٤,٣	١١٢٤٥٧	١٠٠
١٩٨٣	٩٩.٣٥	٨١,٤	١٩١٦٧	١٥,٧	٣٥٢.	٢,٩	١٢١٧٢٢	١٠٠
١٩٨٤	٩٢٤٥٣	٥٥,١	١٨٨٢٢	١١,٢	٥٦٦٤٦	٣٣,٧	١٧٦٩٢١	١٠٠
١٩٨٥	٩٥٧٧٩	١٦,١	١٣٤٧٥	٢,٣	٤٨٦٦١٤	٨١,٦	٥٩٥٨٦٨	١٠٠
١٩٨٦	٨٤.٤٩	١٨,١	١٣٤٧٥	٣,٦	٣٦٤٤١.	٧٨,٣	٤٦٥٣٨٢	١٠٠

المصدر : المرجع السابق

ويلاحظ أن التعاقدات الشخصية تشمل تعاقدات المصريين الذين يعملون بالقطاعات الحكومية والعام، وقد حصلوا على إجازات خاصة - أو استقالات - للسفر وإتمام التعاقد هؤلاء يعمل معظمهم في مجالى التدريس والأعمال الفنية والإدارية بالقطار العربية النفطية كما يبينها الجدول التالي :

جدول رقم (٢٢)

التعاقدات التي تمت لمصريين مع الأقطار العربية حسب الاتسام الرئيسية للمهن خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٦ .

١٩٨٦		١٩٨٥		١٩٨٤		١٩٨٣		١٩٨٢		١٩٨١		السنوات المجموعة المهنية
%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	
٢٠.٥	٩٥٢٨٧	٦٧.٩	١٠٠٠٢٢٦	٤٢.٧	٧١٦٥٦	٥١.٤	٩٢٦١٧	٤٧	٤٢٨٥٩	٤.٨	٥٥٦١٧	أصحاب المهن الفنية والعلمية <sup>١</sup>
٠.٣	١٢٧٨	٠.٣	١٤٨٩	٠.٧	١١٥٩	٠.٩	١١١٢	١.٠	١١٦٣	٨	٩٥٥	المدرسون والأدباء ومندوب الأعمال <sup>٢</sup>
٨.٨	٤٠٥٨٧	٧.٥	٤٦١٧٩	١٤.٩	٢٥٠٠١	١٨.١	٢٢٠٠٠	٢٠.٤	٢٢٩٧٦	١٧.٤	٢٠١٤٠	الأعمال الكتابية <sup>٣</sup>
٠.٧	٣٢٩٤	٠.٥	٢٠٧٧	٠.٧	١٢١٨	٠.٨	٩٨٢	٠.٧	٨٢٠	١.٨	٢٠٤٥	التقنيين بأعمال البيع <sup>٤</sup>
٧.٧	٨٢٥٦١	١٧.٤	١٠٣٢١٠	٨.٤	٤١٠٣	٧.٤	٨٩٨٢	٧.٧	٨٦٨٩	٤.٥	٥٢٢٨	العاملين بالخدمات <sup>٥</sup>
٨.٩	٤١٤٤٨	٩.٣	٥٥٢٢٠	٣.٧	٦٢٩٤	٢.٤	٤١١٠	٣.٣	٣٦٧٤	٣.٦	٤١٦٨	العاملون في الزراعة وتربية الميراث <sup>٦</sup>
٤.١	١٦٢٢٤٧	٤٢.٦	٢٥٤٠١٠	٢٧.٨	٤٦٦٠٥	١٧.٨	٢١٦٥٤	١٩.٦	٢٢٠٢	٢٢.٩	٢٢٧٨٧	عمال الإنتاج <sup>٧</sup>
١.٣٣	٨٠٠٠	٥.٣	٣١٤٥٧	١.١	١٨٨٥	٠.٢	٢٦٤	٠.٢	٢٤٤	-	-	أفراد لا يمكن تصنيفهم <sup>٨</sup>
١٠٠	٤٦٥٢٨٢	١٠٠	٥٩٥٨٦٨	١٠٠	١٧٦٩٢٦	١٠٠	١٢١٧٢٢	١٠٠	١١٢٤٥٧	١٠٠	١١٥٩٤٠	الإجمالي

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب النشرة السنوية للسنوات المشار إليها .

ويظهر البيان السابق أن الغالبية العظمى من المسافرين إلى الأقطار العربية هم من العمالة الفنية وعمال الإنتاج وقد حاولت مجموعة من الباحثين تقدير حاجة مصر من العمالة من تسعة تخصصات بحسب لتعويض النقص منها خلال الفترة (٧٩ - ١٩٨٤) فأظهرت دراستهم أن هذا النقص يعادل ٥٧٦ ألفاً من مختلف المهن للإحلال محل العمالة المهاجرة وهو تقدير متحفظ للغاية باعتراف الباحثين أنفسهم<sup>(٤٤)</sup> وقد كان من النتائج الاجتماعية والسلوكية لاتساع دائرة الباحثين عن عمل بالخارج انتعاش جرائم النصب والاحتيال ، حتى أن عام ١٩٨٤ وحده قد شهد ضبط ١١٣ عصابة تدير مكاتب مشبوهة للسفريات كما تم ضبط أكثر من ٦٦٣ حالة تزوير في أوراق رسمية وذلك من أجل السفر إلى الخارج<sup>(٤٥)</sup>.

ويقدم إلينا البيان التالي صورة لحجم الطموح غير المحدود للمصريين للتزوح والعمل بالخارج خلاصاً من حالة الحرمان والمأزق الاقتصادي والمعيشي .

## جدول رقم (٢٣)

عدد المصريين الذين تقدموا للحصول على جوازات سفر  
خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٦

السنة	العدد
١٩٨٠	٦٤٧٥٤٩
١٩٨١	٧٧٥٦٦٠
١٩٨٢	٨٩١٣٢٤
١٩٨٣	٨٧١٨٢٢
١٩٨٤	٨٤٤٠٤٠
١٩٨٥	٧٣٢٠٦٦
١٩٨٦	٥٦٩١٧٢
المجموع	٥٢٣١٧٣٣

المصدر : إدارة الجوازات والجنسية ١٩٨٧ .

### المرحلة الثالثة :

والتي تبدأ بتفجير التناقضات الداخلية لدول الأوك وتدهور سيطرة هذه الدول على سوق النفط والطاقة الدوليين وبداية تقلص دورها في هذا السوق ومن ثم التدهور المتوالى في أسعار نفطهم الخام<sup>(٤٦)</sup> وذلك بدء من مؤتمر الدوحة عام ١٩٧٨ وازداد وضوحاً بعد مؤتمر لبيبا عام ١٩٨١ وقد برز ذلك في حالات الركود التي تعاني منها معظم دول الخليج العربي وخاصة السعودية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وبشكل خاص في دورة الإنشاء والتشييد التي تمثل محور الانتعاش في اقتصاديات هذه الأقطار<sup>(٤٧)</sup>.

وكنا بداية الإحلال الواسع للعمالة المحلية محل العمالة المصرية والأجنبية وكذلك الاستعانة بالعمالة الآسيوية والهندية محل العمالة العربية عموماً والمصرية خصوصاً وهو ما من شأنه بداية عودة أعداد متزايدة من المصريين في السنوات العشر القادمة بكل ما يحمله ذلك من احتمالات مفتوحة سوف نعالجها في الفصل السادس من هذا المؤلف .

### ٢ - الجوانب السلوكية للهجرة المصرية :

معظم الدراسات التي تعرضت لظاهرة الهجرة المصرية ركزت بحثها على الجوانب الكمية فشغل الجزء الخاص بالأبعاد الاقتصادية الإيجابية والسلبية (تحويلات المصريين العاملين بالخارج أثره على اختلال التركيب المهني والفني في البلاد والتضخم... الخ) المساحة الأكبر في هذا الموضوع<sup>(٤٨)</sup>.

بيد أنه أن الأوان لكى يهتم المفكرون المصريون والمثقفون الوطنيون بالأبعاد النفسية والسياسية والأخلاقية لما نسميه " سلوك الهجرة " فى ضوء حقيقة يبدو من المناسب أن نذكرها ليعتبر للمجتمع خطورة حركة الهجرة على النسق الاجتماعى والسياسى والثقافى والأخلاقى فى مصر ففى تقرير وزارة الداخلية عام ١٩٨١ حول إنجازات مصلحة الجوازات والجنسية تبين أن عدد المصريين الذين تقدموا لاستخراج جوازات سفر خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٨١) قد وصل إلى ٢٠ (عشرين) مليون مواطن مصرى من جميع المحافظات والمهن .

**ألا يستدعى هذا الرقم وقفة ؟**

أعتقد أن المسئولية الوطنية تتطلب مثل هذه الوقفة لمعرفة إلى أين يتجه الإنسان المصرى ؟

فقبل الحقبة النفطية ( أى فى الستينات ) كانت معظم عمليات الهجرة والعمل بالخارج تتم عبر شكلين أساسيين هما : الإعارة الحكومية والبعثات العلمية وفى عام ١٩٦٨ بلغ عدد المغادرين للبلاد سواء للعمل أو التعليم نحو ٦٨ ألف مواطن<sup>(٤٩)</sup> بيد أن الحقبة النفطية وفوضى الانفتاح الاقتصادى قد جرفت كل الثوابت فى خضم أمواج هادئة من البشروءولارات ومن ثم لجأ الجميع وبدرجات متفاوتة إلى البحث عن أى وسيلة - بصرف النظر عن مدى قانونيتها أو أخلاقتها - للعمل بالخارج فازدادت جرائم التزوير وبخاصة تزوير شهادات الخبرة وجوازات السفر وشهادات المعاملة العسكرية وما إلى ذلك وتنامى الإحساس بالقرية والاعتراب داخل الوطن وصحبه عدم الرضاء الوظيفى الذى هو فى تحليل فيكتور فروم Victor H.Froom الحالة التى لا يتكامل فيها الفرد مع وظيفته وعمله فيصبح إنسانا لا تستفرقه الوظيفة ولا يتعامل معها من خلال طموحه الوظيفى ورغبته فى النمو والتقدم وتحقيق أهدافه الاجتماعية من خلالها<sup>(٥٠)</sup> .

والظاهرة التى نحن بصدها ( الهجرة ) قد أقرزت أنماطا من السلوك وقوالب للتفكير وأنوان من المشاعر المشحونة بانفعالات مدمرة اجتماعيا .

لقد قام بعض الدارسين بحساب ما يسمى " فجوة الأجور والمرتبات Gap Salaries بين مصر والبلاد النفطية فالمهندس المصرى فى الخارج يحصل على عشرة أضعاف ما يحصل عليه فى بلاده وكذلك المحامون أما بالنسبة للأطباء وأساتذة الجامعات فليس هناك مجال للمقارنة فالجوة قد تتجاوز الخمسين ضعفاً<sup>(٥١)</sup> أما عمال البناء والتشييد فقد ارتفعت أجورهم فى الداخل فى محاولة يائسة لتقريب مستويات أجورهم مع نظرائهم فى الأقطار النفطية حيث شهدت السنوات الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٣ ارتفاع أجورهم بنسبة تراوحت بين ٣٥٠ ٪ إلى ٥٥٠ ٪<sup>(٥٢)</sup> .

وإذا أخذنا فى الاعتبار الظروف التاريخية التى مر بها النظام السياسى فى مصر منذ عام ١٩٥٢ وغياب المشاركة السياسية فى المؤسسات السياسية المختلفة وسيطرة فئة اجتماعية ونخبة معينة على عملية صنع القرار السياسى فى المجتمع لأدركنا الجذور الكامنة وراء هذا الانفجار الهوى .

فى دراسة أعدتها إحدى الباحثات الاجتماعيات تبين أن نسبة مشاركة الشباب المصرى فى

النشاط السياسى والعمل العام لا تتجاوز ٦.٦ ٪ هنا فى الوقت الذى تزيد فيه هذه النسبة بإيطاليا وفرنسا عن ٧٠ ٪ من إجمالى هذه الفئات العمرية (٥٣) وعلى سبيل المثال فى حوار بين رئيس تحرير "الأهرام الاقتصادى" وأحد المبرزين المصريين فى كندا يؤكد المبعوث على هذا المعنى الهروبى بقوله إنه يلزمه بعد الانتهاء من الدراسة - الدكتوراه - أن يعمل على الأقل ٥ سنوات حتى يدخر ٥٠ ألف جنيه ثمناً لشقة عادية فى مدينة المهندسين وأنه عندما يكون قد ادخر هذا المبلغ تكون الجامعة قد فصلته . ثم قال بمرارة ( غريبة بلادنا تفتح ذراعيها لاستقبال أى شخص إلا أبنائها ) (٥٤) ولا شك أن الإحساس العام بسيادة مناخ الفساد ، وتزايد الحالات التى تكشف اختلال المعايير الاجتماعية والأخلاقية فى البلاد يساهم إلى حد كبير فى تنامي الإحساس بالذاتية والفردية وينمى على الجانب الآخر نزوعاً للانقسام والانفصال عن معطيات هذا الواقع الأنانى متخذاً من العقيدة الدينية والمنطلقات السلفية غطاءً، وبهذا يدخل المجتمع وثنائه الشبابية - المفترض فيها أن تكون ذخيرة قوى التغيير - فى حالة من انعدام الوزن وانققاد القدرة على تبنى برنامج اجتماعى وسياسى وثقافى يحقق الهدفين فى آن واحد ، هدف إحداث التغيير المطلوب وهدف ملائمة هذا التغيير مع التطور التاريخى وسمات العصر الذى نعيشه (٥٥).

### ٣ - تأثير حركة الهجرة على التركيب الاجتماعى والتوجهات السياسية :

لعل من أخطر القضايا التى تثيرها حركة الهجرة المصرية هى علاقتها بقضيتين حيويتين ينبغى لنا ألا نغفلهما ونحن بصدد طرح منظور مستقبلى لتنمية المجتمع والإنسان المصرى :

#### القضية الأولى :

أثر حركة الهجرة على إعادة تشكيل الفئات الاجتماعية المختلفة أو ما يسميه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعى Social Mobility .

#### القضية الثانية :

التأثيرات السلبية لحركة الهجرة على مفهوم الوحدة العربية والانتماء القومى .

على الرغم من أن معالجة هاتين القضيتين يتطلب جهوداً ضخمة تتجاوز الحيز المحدود لعرضنا هنا إلا أننا نود طرح الخطوط العريضة للمسألة والتنبية إلى المخاطر الحقيقية التى تواجه حركة الهجرة المصرية .

### أولاً : الهجرة والحراك الاجتماعى :

تمثل عمليات الحراك الاجتماعى - أى الانتقال من وضع طبقي أدنى إلى وضع أكثر تقدماً فى السلم الاجتماعى - الأساس الذى يبقى على استمرار وتوطيد الهياكل الاجتماعية وبمحافظة على قدر من استقرار النظم السياسية الرأسمالية المعاصرة (٥٦) وقد اتسمت الحقبة الناصرية بقدر ما من السيولة فى حركة القوى الاجتماعية وبخاصة للفئات الاجتماعية المتوسطة (البورجوازية الصغيرة

والمتوسطة) مما مكن النظام الناصري من تحقيق قدر من الاستقرار والتماسك الاجتماعى والتفت حوله قطاعات متزايدة من الفئات الاجتماعية الجديدة (خريجي الجامعات والكادرات البيروقراطية والتكنوقراطية ) بيدأن رياح السبعينات كانت عاصفة ومختلفة الاتجاه ، وجاءت ثورة الأسعار عام ١٩٧٣ وثرورة البلاد النفطية وحاجة هذه البلاد إلى أيدي عاملة خاصة فى مجال التشييد والبناء ومختلف أفرع الخبرات لتدشن عصراً جديداً وصفحة جديدة فى التاريخ السياسى والاجتماعى فى المنطقة العربية .

فمن الآن وصاعداً لم يعد التدرج فى السلم الاجتماعى فى البلاد المصدرة للعمالة (وأبرزها مصر ) يتوقف على العطاء والالتماه للداخل والاندماج فى هرمية التركيبة المحلية ، بقدر ما بات الأمر متوقفاً على السفر والعمل فى إحدى البلاد النفطية وأصبحت عملية الحراك تتم بتمويل خارجى وفقاً لآليات غير تنموية من وجهة النظر طويلة الأجل .

أضف إلى ذلك ، النمط الغالب فى توظيف العوائد المالية للأفراد فى حال العودة ؛ فمعظم العائدين يحملون وهما بإمكانية الشراء عن طريق الصل التجارى وقطاع الخدمات والتوزيع (البوتيكات) وهو مامن شأنه فى النهاية تدعيم النشاط الهامشى فى الاقتصاد المحلى وتوسيع نفوذ الطبقة البورجوازية الصغيرة والتجارية فى التركيبة الاجتماعية المصرية .

### ثانياً : الهجرة ومفهوم الوحدة القومية :

لعل من أخطر نواتج الهجرة المصرية هو انعكاساتها السلبية على الشعور القومى لدى أطراف العلاقة ( عرب نفط - عرب العمالة ) فالتصورات الأولية للعلاقات العربية الجديدة بعد عام ١٩٧٣ كانت تشير إلى أن طبيعة التشابك الاقتصادى وفقر التعامل المصلحى بين مختلف الأقطار العربية من شأنه تدعيم المشاعر القومية ووعى الشعوب العربية بأهمية وحيوية عملية الوحدة العربية على المدى الطويل (٥٧) .

بيد أن التجربة كانت مرّة والنتائج كانت مؤلمة للمصرين فى الخارج وبالنظر لافتقاد معظم المهاجرين المصريين لوعى طبقتى واضح تجاه عملية استثمارهم واستغلالهم بالخارج ، وعدم قدرتهم على تمييز الطابع الاجتماعى الرأسمالى للعمل ( عربى رأسمالى - عربى عامل ) فانسحبت التناقضات على أرضية ( ضد قومية ) وأعيدت صياغة العلاقة فى صورة ( عربى - مصرى ) واستغل بعض الحكام - بسوء نيّة - هذا التناقض المزعوم وتم توظيفه لصالح قطع العلاقات بين مصر وبقية الشعوب العربية ، وتنفيذ الأهداف الاستعمارية للولايات المتحدة وإسرائيل .

ولا نستطيع هنا بالطبع أن ننفى الطابع الانتهازى لبعض المسئولين العرب وأجهزة الدعاية فى عدد من الدول النفطية ولذا لا يمكننا تجاوز طابع الدائرة الانتشاقية الشريرة المغذاة من جانب جهات معادية لعملية الوحدة العربية التى باتت أحد أهم أهداف القوى الوطنية والثورية فى المنطقة العربية .



## المبحث الثاني عشر الاغتراب والظاهرة الإجرامية

يقول الأستاذ تانينبوم Tanenbom أستاذ علم الجريمة أن الجريمة في بلد ما هي انعكاس كامل للحالة الاجتماعية (٥٨) ينبغي هنا أن نضيف على مقولة الأستاذ " تانينبوم " أن الأوضاع الاقتصادية هي المحك الذي تتطور حوله الظروف الاجتماعية . من هذا المنظور فيأنا نرى أن السلوك المنحرف يتشكل وفقا للمؤثرات الاجتماعية وليس كما تدعى نظرية الأستاذ "لامبروزو" بمثابة مشكلة فردية خاصة تكمن عوامل الانحراف في الشخصية مع نمو الذات الإنسانية نفسها (٥٩) .

والظاهرة الإجرامية - بمعايير المجتمع في اللحظة المعنية - ليست قاصرة على مجتمع دون آخر بل إنها سلوك مرتبط بظروف المجتمع فقط وأشكال الصراع الاجتماعي ، فالجريمة هي في التعليل الأخير صراع طبقي منحرف وهي بهذا المعنى نتاج عملية الاغتراب في المجتمع الرأسمالي وانفصال العامل عن نتاج عمله .

في إنجلترا إبان فترة ازدهارها التاريخي ومع التوسع الهائل في الصناعة والأرباح الضخمة التي يحصل عليها الرأسماليون من جراء عمليات توسيع الأسواق المستمرة كانت الطبقة العاملة الإنجليزية تعاني من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مما دفع بأعداد كثيرة إلى أتون الجريمة .

### جدول رقم (٢٤)

أعداد المقبوض عليهم والجرائم في إنجلترا

خلال الفترة من ١٨٠٥ - ١٨٤٢

السنة	أعداد الجرائم	السنة	أعداد الجرائم	السنة	أعداد الجرائم
١٨٠٥	٤٦٠٥	١٨٢٠	١٢٧٠٠	١٨٣٥	٢٠٧٣١
١٨١٠	٥١٤٦	١٨٢٥	١٤٤٣٧	١٨٤٠	٢٧١٨٧
١٨١٥	٧٨٩٨	١٨٣٠	١٨١٠٧	١٨٤٢	٣١٣٠٩

المصدر : فردريك إنجلز حال الطبقة العاملة في إنجلترا مرجع سابق ص ١٥٧ .

وقد جاءت هذه الإسامات على حد تعبير إنجلز ضد الملكية الخاصة ، أى أنها نشأت فى بعض صورها من " الحاجة " حيث أن ما لدى الإنسان لا يسرقه (١٠) .

ربما كان ما حدث فى ألمانيا أعوام الأزمة الاقتصادية الحادة التى مرت بها على إثر الهزيمة فى الحرب العظمى (١٩١٤ - ١٩١٨ ) دليلاً جديداً على عالمية الظاهرة وارتباطها بالحاجة .

فجريمة سرقة المنازل عام ١٩١٩ كانت ١١٤٥.٢ حالة قفزت فى الأعوام التالية قفزات رشيقة حتى وصلت القمة (١٩٢٣) فكانت ٣.٨٠.٥ جريمة ونفس الشيء فى جريمة السطو الليلى (المسلح) على المنازل من ٤٥٢٥٣ حالة إلى ٥٩٤٣٠ حالة على الترتيب ثم ما أن انقرجت الأزمة وعاد التوازن الاجتماعى والاقتصادى إلى ألمانيا حتى عاودت الانخفاض ففى عام ١٩٢٤ انخفضت الأولى إلى ١٨٠.٧٦ حالة وانخفضت الثانية إلى ٤٤٤٥٤ حالة وما أن حل عام ١٩٢٦ حتى انخفضت تماما فوصلت الأولى إلى ٧٨١٧٥ حالة والثانية ١٧١٧٢ حالة (١١) .

وبالنسبة لمصر شهدت بدورها نوعاً مماثلاً إبان أزمة القطن عام ١٩٢٠ حيث أدى انخفاض أسعار القطن من ٣٠ ريال إلى ١٨ ريال إلى إشعال النار فى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية فارتفعت جرائم الجنايات من ٧٥.٢ جريمة عام ١٩٢٠ إلى ٨٦٨١ عام ١٩٢١ وبعد أن المجتأت الأزمة عام ١٩٢٢ هبطت الجريمة إلى ٨٣٦٠ ثم توالى فى الانخفاض عام ١٩٢٢ إلى ٧٦٩٩ ثم عام ١٩٢٤ إلى ١٠.٧ جنايات وهكذا (١٢) .

ولا يجد المحلل الدقيق لتطور ظاهرة الجريمة خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، مناصباً من الاعتراف بتعدد هذه الظاهرة وتنوع أساليبها وتداخل أسبابها الاجتماعية منها والذاتية بحيث بات من الصعب الإشارة إلى التفسير الاقتصادى وحده كإطار تحليلى .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر- تلعب وسائل الإعلام والإعلان دوراً خطيراً فى صياغة السلوك الإجرامى لقطاعات ليست قليلة فى المجتمعات الرأسمالية المركزية ( خاصة الولايات المتحدة ) (١٣) .

وهذا يعود لىنعكس بدوره فى النسق القيمى فى معظم الدول الرأسمالية المتخلفة ( ومنها مصر) فأفلام الرعب والجنس والكارااتيه التى تعكس قيماً اجتماعية ونمطاً سلوكياً محدداً يتم استزراعها بقسوة فى التركيب السيكولوجى - المشوه أصلاً بفعل عوامل عديدة لأجيال مازالت فى طور التكوين فى هذه البلدان .

فعندما تشير الإحصاءات الرسمية الأمريكية بأن كل ١٠ ثوانى تقع حادثة سرقة فى الولايات المتحدة ولا تمضى ٢٤ دقيقة إلا ويقع حادث قتل ، بل يقدر مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى أن عدد ضحايا العنف الفردى خلال السبعة عشر عاماً (١٩٦٣ - ١٩٨٠) قد تجاوز أربعمائة ألف مواطن أمريكى (١٤) .

ويزداد الأمر سوءاً حينما تؤكد هذه المصادر أنه خلال عام ١٩٨٠ وحده تم تسجيل أكثر من ٨٢ ألف حادث اغتصاب لسيدات وفتيات أمريكيات وأجانب بالمقارنة بنحو ١٧ ألف حادثة عام ١٩٦٠ كما تعرض أكثر من نصف مليون شخص لمحوادث السطو المسلح بما يعنى تضاعف هذه الجريمة لأكثر من مائة ضعف ما كان عليه الحال عام ١٩٦٠ .

وتقر جهات الشرطة والتحقيقات بأن ماتم ضبطه من مرتكبي هذه الجرائم لا يتجاوز ١٩ ٪ وأن النسبة الساحقة منهم من الشباب (٦٥) وذلك على الرغم من أن ما تنفقه الحكومة الأمريكية سنوياً لمكافحة الجريمة يعادل ٢٦ ألف مليون دولار !!

وإذا ما انتقلنا من الجريمة بمفهومها الاجتماعى إلى الجريمة فى إطارها الأدنى مستوى (تعاطى المخدرات مثلاً) تواجهنا حقائق تمثل تناقضات نموذجين حضاريين فى المجتمعات المتخلفة ترتبط ظاهرة تعاطى المخدرات بواقع الاغتراب والاستغلال والحرمان الاجتماعى الذى تعانىه الطبقات الفقيرة والمنتجة فى تلك المجتمعات بينما فى النموذج المركزى ( أمريكا ) نجد اغترابها ذا طابع خاص ينتمى إلى اغتراب قطاعات واسعة من السكان عن نتائج حضارتهم .

وفى دراسة لعالم الاجتماع الهندى كوبرا Cobra عن ظاهرة تعاطى المخدرات فى الهند أفادت دراسته بأن العمال فى المدن الصناعية الكبرى من أكثر الفئات الاجتماعية إقبالاً على تعاطى المخدرات وقد فاقت نسبتهم إلى المتعاطين جميعاً حوالى ٢٥ ٪ (٦٦) أما الأستاذ "بوعبود" فى المغرب فقد استخلص من دراسته بأن أكثر الفئات تعاطياً فى مراكش هم العمال الصناعيون وأن انتشار هذا النوع من الجريمة يزداد فى الطبقات الفقيرة بحثاً عن الهروب من واقع المجتمع الرأسمالى القائم على النهب والاستغلال (٦٧) وبالمقابل أظهرت بعض الدراسات فى الولايات المتحدة أن من بين ٢٢٠ مليون امريكى يسكنون القارة يوجد ٤٢ مليون أمريكى ( أى حوالى ٢٠ ٪ من السكان ) يدخنون المخدرات ويحرقون حوالى ٣٠ ألف رطل كل يوم من المارجونا إلى جانب ٦٦ ألف رطل كوكايين يشمون سنوياً وهذا يكلف الأمريكين ما يوازى ٤٥ مليار دولار سنوياً (٦٨) .

على أية حال فإذا كان القانونيون ينظرون إلى ظاهرة الاغتراب الاجتماعى فى إطاره العملى (الجريمة) باعتبارها انتهاكاً للمعايير Violation of Norms فإن الرؤية الاجتماعية والاشتراكية تنظر إليها من خلال علاقتها بوتيرة الصراع الاجتماعى ودرجة الاستقطاب الطبقي الجارى . ومن ثم يتحدد موقع الجريمة هنا باعتبارها صراعاً طبقياً منحرف يبدأ من نقطة " الخلاص الفردى " وينطلق فى مسار شديد التعقيد والمأساوية .

### والسؤال كيف هى الصورة فى مصر الآن ؟

تبدو الصورة أكثر قتامة ففى ظل الحملة المحمومة لتنشيط السياحة تمت واستفحلت جرائم البغاء والدعارة ( الجسدية والفكرية على حد تعبير د. محمد دويدار ) (٦٩) ومع المزيد من التمهيلات

لعمليات خروج ودخول أرباح الشركات ورأس المال عموماً تفاقمت عمليات التهريب ومع تشجيع عوامل الربح نفضت الدولة بدنها وريداً عن النشاط الاقتصادي وشهدت بعض الجرائم ( التمرين والسوق السوداء ... الخ ) انتعاشاً ملحوظاً .

سوف نتناول كلا من هذه الظواهر المرصّية بالتحليل وما يهمننا التأكيد عليه أن مطاحن القيم الجديدة والأزمة الاقتصادية الحادة قد سحقت تحتها الأنا الأعلى للفرد (الضمير) وتحت تأثير وهج المال أصيبت العيون بالعمى والروحوس بالدوران ورفع شعار ( أنا ومن بعدى الطوفان ) فوق الجميع في تسابق مجنون نحو هذا الوحش " المال " على حد تعبير كارل ماركس .

### (أولاً: جريمة البغاء)

عرفت المسيرة البشرية هذا النوع اللا إنسانى فى الممارسة الاجتماعية والعاطفية من قديم الأزل وإن كان قد تبدى فى صور ومظاهر متعددة ، فأحياناً يكون رداء الكهنوتية والطقوس الدينية القديمة وأحياناً أخرى يكون المشاعية فى مجتمع قائم على العبودية ونظام الجوارى شكلاً آخر فالتاريخ يحدثنا عن نساء (أمون) اللواتى يهين أنفسهن للأكله ليصبحن نساء (أمون) وبعد أن يكبرن فى العمر يذهبن إلى بيوتهن ليتزوجن بعد ذلك<sup>(٧٠)</sup> ومع التطور الذى لحق بالحياة بمرور العصور والحضارات المختلفة شملت ضمن ما شملته (مهنة البغاء) . فأحياناً تجرم ويمنع ممارستها علانية وأحياناً أخرى يصرح بها وتتحول هنا النقيصة فضيلة والمرضى صحة وقد لمس القانون الرومانى فى سياق عمقه وشموله هذه الممارسة المريضة مُعرفاً إياها بأنها المهنة التى تختارها النساء بإباحتهم أنفسهن لكل راغب طلباً للمال<sup>(٧١)</sup> .

وقد اعترفت الدولة المصرية بالدعارة - كمهنة ارتزاق لأول مرة فى عهد (المعز الجاشنكير التركمانى) وبدعم من وزيره الأسعد شرف الدين هبة الله عام ١٢٥٠ م (٦٤٨هـ) بل وفرضت عليها ضرائب رسمية أطلق عليها وقتئذ "الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية"<sup>(٧٢)</sup> وعندما وفدت إلى مصر جحافل الغزو الأجنبى - ممثلة فى الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ م - ازداد انتشار هذا النوع من الممارسة الاجتماعية واشتهر حتى الأزيكية ( الذى كان مقرراً لجنود الحملة وضباطها ) بأنها وكر ممارسة هذا النوع من الرذائل وفى عهد محمد على قام بإصدار فرمان ١٨٣٧م الذى حرم وجرم هذه المهنة ولكن ما هى إلا فترة لم تتجاوز خمسين عاماً حتى عاد الانتشار العلنى لهذه الجريمة وذلك مع قدوم جيش الاحتلال الإنجليزى لمصر عام ١٨٨٢ وأصدر الإنجليز (إبداعاتهم الخاصة) فى هذا المجال - الذى هو نتاج المجتمع الإنجليزى بصفة خاصة فى بواكير نمو البورجوازية والمجتمع الصناعى - فظهرت اللوائح التنظيمية لممارسة الدعارة ( مثل لاتحة ١٨٨٥ ثم لاتحة ١٨٩٦ ثم لاتحة ١٩٠٥ ) والتى قضت بضرورة الكشف الأسبوعى على العاهرات وما إلى ذلك من إجراءات وعلى إثر إلغاء المحاكم المختلطة عام ١٩٣٧ جرم القانون من جديد هذا النوع من الممارسة فنصت المادة ٢٧٢ على عقاب (كل

من يعول في معيشته على كسب امرأة من الدعارة) (٧٢) ويرجع البعض انتشار هذا النوع إلى عوامل سيكولوجية وأخرى بيولوجية والحقيقة أنها تعود في المحل الأول لجملة من العوامل الاجتماعية (تفكك الأسرة تحت معاول الأزمات الاقتصادية) وهذا ما يؤكد العلامة بونجر حينما يقول بأن (معظم البغايا يأتين من بيئات اقتصادية محرومة) .

#### سياسة الانفتاح الاقتصادي لدعم البغاء :

مع موجة التشريعات الانفتاحية التي شهدتها مصر بدءاً من إصدار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في بونبة من ذلك العام وحتى يولية ١٩٧٦ والتي بلغت نحو ١٢٤ قانوناً شملت أوجه الحياة في مصر مهدت الأرض وسوّت لانتشار بعض الأمراض الاجتماعية المصاحبة بالضرورة لهذا المناخ الجديد وفي مقدمتها البغاء . لقد سمح الانفتاح بانتشار نظام الشقق المفروشة تدعيماً للنشاط السياحي ولما وكبة حركة الاستثمارات واقتتاح مكاتب لأصحاب التوكيلات والشركات الأجنبية فإذا نظرنا إلى ذلك في ضوء واقع الأزمة المتصاعدة في مصر (اقتصادياً واجتماعياً) وتدنى مستوى المعيشة مع توزيع الاستثمارات للاقتصاد المصري بحيث يستحوذ قطاع السياحة على ٢٢ ٪ من استثمارات عام ١٩٧٩ هذا بينما كان المخصص لقطاع الإسكان لا يزيد عن ١٢ ٪ (٧٤) .

ويربط (إميل دور كايم) بين النسق الأخلاقي ومدى التغييرات الاقتصادية والسياسية الواسعة والبعيدة المدى (٧٥) وعلى ذلك فحينما ننظر لظاهرة البغاء فاننا نتناولها في كليتها فالصراع من أجل البقاء يأخذ في ظل الانفتاح أشكالاً جديدة بكل انحطاط القيم البالية والمهترأة إنسانياً وأخلاقياً ويؤكد المسئولون في أجهزة الشرطة على هذه الحقائق فبقدر ما تزداد السياحة في بلد من البلاد ينشط المتاجرون بالبغاء في مواسم السياحة عنها في الأوقات الأخرى (٧٦) وتواجهنا بعض الحقائق في مجال الدراسة والإحصاء نعرض منها ما يلي :

١ - في ظل اشتراط القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ \* شرط (الاعتياد) على أساس توجيه الاتهام ونظراً لصعوبة الضبط لطبيعة الجريمة - حيث الطابع غير العلني - يمثل صعوبات فعلية أمام تحديد علمي دقيق لحجم الظاهرة وكل ما تقدمه إحصاءات وبيانات وزارة الداخلية - مع ما يشوبها من قصور متوضّحها بعد قليل - مؤشرات جزئية وهذا ما يؤكد أحد رجال الشرطة أنفسهم بقوله (فالتقص في أعداد هذه الجرائم يدل على نقص نشاط أو كفاءة أجهزة الشرطة المختصة بتتبعها وضبطها) (٧٧) .

٢ - هناك بعض الجرائم يسميها د . سيد عويس الجرائم غير المنظورة لا تنشر الأجهزة الرسمية التقارير الحقيقية عنها كاملة وذلك لأسباب سياسية أو أمنية (٧٨) .

في ضوء هذه الحقائق سوف نتناول إحصاءات وزارة الداخلية وهي المتاحة إلى الآن باعتبارها

\* (المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة . لقرة رقم ج من المادة (٩) .

جدول رقم (٢٥)

بعض قضايا الآداب العامة خلال الفترة

١٩٧٠ - ١٩٨٧

١٩٨٧	٨٦	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	السنه المجموعه
٤٢٣١٤	٤١١٣٩	١٠٣٦	٩١٨	٩٨١	٦٩٩	٦١٦	٤٥١	٢٨٧	٣٢١	١٧٤	ممارسة البغاء عادة
...	...	٣٦٦	٢٨٦	٢٩٣	٢٤٩	٢٦٦	٣٠٧	٤١٨	٢٥٠	٢٤٦	الاحجار بالبغاء
٤٢٣١٤	٤١١٣٩	١٤٠٢	١٣٠٤	١٢٧٤	٩٤٨	٨٨٢	٧٥٨	٧٠٥	٥٧١	٤٢٠	الجمله

المصدر : تقارير الأمن العام من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨ ثم بعد ذلك من د . صلاح النسي، مرجع سابق جدول رقم ٢٣ ص ٢٣٠ .

يكشف البيان السابق جملة من الحقائق أبرزها الارتفاع الملحوظ فى القضايا المضبوطة والتي حكم فيها القضاء - ولا شك أن هناك الكثير من القضايا التي حفظت لأسباب متعددة مثلما حدث فى شبكة تديرها ممثلة معروفة أو لعدم ثبوت الاتهام .. الخ وإذا أضفنا إلى ذلك بعض البنود الأخرى ( مخالفة قانون الملاهى التي بلغت عام ١٩٧٨ وحدها ٢١٧ قضية ) لارتفع الرقم السابق إلى حدود كبيرة وعلينا هنا أن نطرح السؤال التالي على بساط البحث - ما هى الأسباب الموضوعية لنمو واستفحال هذا النوع من الجريمة فى مصر ؟ خاصة إذا أدركنا أن هذه الجريمة قد تصدرت خلال العقدين الأخيرين قائمة الجرائم التي ترتكبها المرأة المصرية حيث كانت نسبتها ٤, ٣٧ ٪ من مجموع جرائمها يليها القتل ثم تجارة المخدرات ؟

فى تقديرنا هناك تفاعلات ثلاثة أدت إلى تلك النتيجة هى :

أولاً : مناخ مناسب يدفع باستمرار باتجاه الفساد الأخلاقى والانحراف الاجتماعى .

ثانياً : أزمة اقتصادية متفاقمة تتسع آثارها لتشمل قطاعات أوسع فأوسع لم تكن فى حقبة الستينات تدخل فى دائرة الخناق الاقتصادى ( الفئات الوسطى ) (٧٩) .

ثالثاً : استعداد طبيعى مضغوط إلى أقصى حدوده بفعل الظروف السابقة لدى البعض يدفعهم بناء ثقافى ذات طابع باروكى\* ففى ذرا المجتمع البورجوازى خاصة . تنطلق وسائل إشباع الرغبات المتناهية فى السوء والانحراف وتدخل فى كل لحظة فى نزاع مع القوانين البورجوازية نفسها وذلك

\* الباروكية هى كل ما هو مظهرى وهجين .

حيث يغلب الاستمتاع ضرباً من القصور وحيث يختلط الذهب بالوحد والدم ، تسمى الثروة التابعة من المقامرة والمضاربة بطبيعة الحال إلى وسائل الإشباع<sup>(٨٠)</sup> .

ويتمثل الجانب الاقتصادي للمشكلة فيما يخلفه المجتمع الرأسمالي دائماً من سلع جديدة ومعها تظهر رغبات وحاجات جديدة قد يقصر الفرد في إشباعها وهذا ييسر سبل الاتجار بالأجساد<sup>(٨١)</sup> ولعل زبائن الشقق المفروشة بما أتاحوا من مناخ فاسد قد أضاف المزيد من عوامل التفكك والقلق النفسى . نترك لمهندس شاب - زوج لإحدى السيدات اللاتي تعرضن لمعاكسات زبائن هذه الشقق - يعبر عن هذا القلق يتحدث بمرارة قائلاً ( تصور زوجتك طالعة الأسانسير وراكب معاها واحد وبدون معرفة سابقة يقوم يقدم لها زجاجة بارفان .. معناها إيه .. الواحد يرتكب جريمة ويضيع مستقبله ويشرد أسرته ويقتل مين .. كلب متصور كل نساء القاهرة رخيصات يحصل عليهن بلوزة وزجاجة بارفان)<sup>(٨٢)</sup> وهذا هو طيبب شاب يعبر عن معاناته بفعل التناقضات القائمة ( فى الوقت الذى تتركب فيه شغالة تعمل مع منام (نرى) - قوادة كبيرة - سيارة مرسيدس من طراز ( ٥٢٢٠ ) ثمنها كذا ألف جنيه يعنى يا محترم ثمن العربية يساوى مرتبى فى كذا سنة دون أن أنفق ولا مليم .

إذا حاولنا أن نحدد العلاقة بين وقائع ومعطيات الأزمة الاقتصادية التى يعانى منها الفقراء أصلاً ممثلة فى أزمة الإسكان وبين جريمة البغاء نكتشف ما يلى :

**أولاً :** أشار تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب إلى ذلك الارتباط حيث جاء فيه ( إن هذا التكدس وهذه الظروف قد أدت إلى انتشار الاتحراف والوذائل وما يستتبعها من جرائم<sup>(٨٣)</sup> وقد أوضحت إحدى دراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . هذا الارتباط حيث تبين من إحصاء عام ١٩٧٦ أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من ١٧.٩ ٪ فى تعداد ١٩٦٠ إلى ٢٤.٩ ٪ فى تعداد عام ١٩٧٦ كما زادت أيضاً نسبة الإناث اللواتى لم يسبق لهن الزواج أكثر من الذكور ويرجع ذلك إلى أثر التعليم والظروف المعيشية وأزمة الإسكان فى رفع سن الزواج<sup>(٨٤)</sup> إن التكدس الحادث فى الإسكان - حيث تصل إلى ٢.٥ فرد / غرفة وإقامة ١٠٠ ألف أسرة فى المقابر هو تركيز جبرى للخطيئة والذين لم ينفصموا بعد فى دوامة الدمار الأخلاقى الذى يحيط بهم يفوضون يوماً إلى الأعمق ويفقدون يوماً مزيداً من قدرتهم على مقاومة إفساد الأخلاق وتأثير الحاجة والعفن والشور المحيطة<sup>(٨٥)</sup> .

**ثانياً :** فى دراسة أعدتها مجموعة عمل من مديرية أمن الجيزة برئاسة العميد على حلمى عن ظاهرة خطف البنات وعلاقتها بالأوضاع الاقتصادية أكدت الدراسة أن ٩٥ ٪ من جرائم الخطف كانت لممارسة الجنس وأن أغلب الجناة من محدودى الدخل وأرجع ذلك إلى الأزمة الاقتصادية وأزمة الإسكان وبالتالي ارتفاع تكاليف الزواج وانتشار أفلام الجنس والرعب وأخيراً أوصت الدراسة بتيسير نفقات الزواج على الشباب لأن الجريمة غالباً تكون لإرضاء القرينة<sup>(٨٦)</sup> وقد أدى تفاقم الظاهرة وانتشار (خطف البنات) إلى تناول العديد من المهتمين بالقضايا الفكرية الجادة لها فالدكتورة نوال السعداوى

ترى أن الازدواجية تقود بطبيعة الحال إلى التناقضات حيث أن حوادث الاعتداء الجنسي على البنات والأطفال ليست بالقليلة في مجتمعنا لأن مثل هذه الحوادث لا يدري عنها أحد وإذا ضبظت بالصدفة فإن كثيراً من الأسر تتكتم الأمر حفاظاً على سمعة الأسرة وبناتها<sup>(٨٧)</sup> والجديد في ممارسة هذه الجريمة (جرائم احتراق البغاء) هو الارتفاع الملحوظ وغير العادي في انحراف الطالبات وانغماسهن في هذه الممارسة ويؤكد هذه الحقيقة حسين نعمان - وكيل النائب العام للأدب - قائلاً (للأسف فإن ظاهرة انحراف الطالبات منتشرة بشكل يفوق كل ما نتصوره لكن اللامى يقعن في أيدي الشرطة نسبهن ضئيلة)<sup>(٨٨)</sup> ويحدثنا أحد رجال الأدب " المقدم أسامة عبد الجواد رئيس مكتب مكافحة الآداب بالقاهرة - عن هذه الظاهرة فيقول إن صغر السن بالنسبة للقوادة حتى وصل إلى ١٨ سنة وزيادة نسبة المتعلمات فيهن وظاهرة الانتقال من الحوارى والمناطق الشعبية إلى الشوارع والمناطق الراقية بالذات وعمارات التملك وانتقال مكان القوادة أخيراً إلى الجلوس فى أسكن فى مستوى الشيراتون والهيلتون<sup>(٨٩)</sup> لقد تركزت جرائم المرأة المصرية خلال السنوات الخمس عشر (١٩٧٣ - ١٩٨٨ ) على جرائم خمس تنصدها جريمة البغاء حيث مثلت ٣٧,٤ ٪ من مجموع جرائمها ولا شك أن القفزة التى شهدتها دخول هؤلاء البغى بفعل التضخم والانفتاح والاهتمام بالسياحة على حساب تنمية روح الإنتاج والعمل الجاد وفى غياب خطة تطوير مستمرة للاقتصاد الوطنى كل ذلك دفع بدخولهن من ٤ جنهات فى المتوسط يومياً لأكثر من مائتى جنهياً يومياً . وهو ما يزدى فعل السحر لدفع المزيد من الفتيات إلى أتون ذلك المستنقع الأسن ، أضف إلى ذلك البيان الثقافى المشوه الذى يرادف بين الحرية والقوضى الذى يتحكم فى وسائل الثقافة والفنون والإعلام عامة حيث تسود القيم التجارية القائمة على الربح من وراء عرض أفلام الجنس والرقصات العارية وأجسام النساء وتأوهات المطربين والمطربات ليل نهار فى الراديو والتلفزيون وعرض الأفخاذ والنهود العارية فى صفحات المجلات<sup>(٩٠)</sup> .

ومن الأمور المؤسفة التى عصقت مشاعر العداة والكراهية من المصريين تجاه العرب والتى استثمارها السادات فيما بعد - هو ارتباط هذه الممارسة غير الإنسانية وغير الأخلاقية بالسياح العرب وبخاصة عرب النفط لدول الخليج وقد حاولنا تتبع هذه الظاهرة فيما بعد عام ١٩٧٨ وبخاصة بعد توقيع السادات لمعاهدة كامب ديفيد فى سبتمبر عام ١٩٧٨ وانحسار موجة السياح العرب بعد عام ١٩٧٩ ، فوجدنا تفلصاً ذا دلالة فى حجم التضايى المقدمة والمضبوطة فى مجال البغاء . ١٤ .

فيذكر تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ بأن جريمة ممارسة البغاء عادة قد انخفضت عام ١٩٩٤ إلى ٤٦٥ قضية وفى عام ١٩٩٥ زادت إلى ٥٤٢ قضية فإذا أضفنا إليهم إدارة محال للبغاء والاتجار بالبغاء واستغلاله داخل وخارج البلاد والتحريرى علناً على الفسق والفعل الفاضح علناً ومخالفات قانون الملاهى والأندية ... الخ فإن الرقم يرتفع إلى ٣٨٥١٦ قضية عام ١٩٩٤ وإلى ٤٤١٨٠ قضية عام ١٩٩٥<sup>(٩١)</sup> .

\*\*\*

## ثانياً: الاختلاس والرشوة

تمثل عملية الاختلاس والرشوة فى المجتمع الرأسمالى الحديث إحدى أهم أدوات عالم المال والتجارة فى نمو الثروة وتوسيع دائرة التبادل الاقتصادى .

وإذا أضفنا إليها إثر الإعلان والدعاية لأمكننا أن نحدد ضلعين من اضلاع المثلث الذى تتأسس قاعدته على مدى تنوع الهيكل الاقتصادى وطبيعة دورة الانتاج والتوزيع فى المجتمع الرأسمالى المعاصر .

وبرغم ما تحتويه القوانين السائدة فى مختلف المجتمعات من نصوص تجرم هذه الممارسة وتحرمها ، فإن ذلك لم يحل يوماً دون إتيانها والاستمرار فيها بيد أنه حينما تتسع دائرة هذا السلوك ، وتتصادم بصورة مكشوفة مع القانون السائد لا يجد القائمون على النظام والدولة من وسيلة سوى اللجوء إلى النص وتوجيه بعض الضربات لتجسيم هذا السلوك ووضعه فى إطاره الذى لا يهدد البناء الاقتصادى والاجتماعى ككل و هذا ما أظهرته تجارب مختلف الأنظمة الحديثة ، ولعل أبرز ما كشفته لجنة السناتور " تشيرش " عضو مجلس الشيوخ الأمريكى عام ١٩٧٤ والذى جاءت أعمال لجنته بعد أن زكمت الأنوف ورائحة الرشاوى والفضائح المالية التى تقوم بها الشركات الأمريكية وشراء ذمم بعض كبار المسئولين فى كافة دول العالم لتسهيل مبيعاتها حيث قال : روماً خبيثاً يعمل الآن على الفتك بالمجتمع الغربى إنه الفساد بعينه<sup>(٩٢)</sup> .

ويظهر البيان التالى صورة لحجم الرشاوى التى قدمتها الشركات الأمريكية لتسهيل مبيعاتها على مستوى العالم عام ١٩٧٥ :

جدول رقم (٢٦)

بيان بالرشاوى والشركات الامريكية التى دفعتها

والاشخاص والدول الذين تسلموا هذه الرشاوى حتى عام ١٩٧٥

المستلم	مبالغ الرشوة بالمليون دولار	المؤسسة
احزاب ايطالية	٤٩.٠٠	* اكسون
احزاب كندية	١.٢٥	* اكسون
للدعاية الامريكية في لبنان	٠.٠٥	* غولف اويل
الحزب الحكومى فى كوريا الجنوبية	٤.٨٠	* غولف اويل
رئيس بوليفيا بارانتوس	٠.٤٦	* جولف اويل
الاحزاب الايطالية	٢.٠٠	* موبيل اويل
للموظفين الاجانب والمستشارين	٠.٠٧	* فيليبس بتروليم
للعلماء السويسريين	١.٨٠	* نورثروب - اليكترونيك
مستشارين اجانب	٣٠.٠٠	* نورثروب
اجانب اصحاب نفوذ	٧.٩٠	* لوكهيد ، صنع طائرات
شخصيات هولندية كبيرة	١.١٠	* لوكهيد
موظفون مكسيكون	٠.١١	* لوكهيد
مارويشي كورب - اليابان	٣.٢٠	* لوكهيد
يوشيهو كوداما - اليابان	٧.١٠	* لوكهيد
موظفون باهاتيون	٢.٨٠	* لوكهيد
ضباط سلاح الجوى الكولومبى	٠.٢٠	* لوكهيد
موظفون حكوميون ومدراء خطوط جوية	٢.٥٠	* جاك دونالد دوغلاس صنع طائرات
وسيط من اجل ايران	٦.٠٠	* غرومان ، صنع طائرات
موظفون حكوميون اجانب	٠.٥٧	* هوكويل انترناشيونال - صنع طائرات
احزاب كندية	٠.١٠	* جنرال موتورز
جماعات سياسية فى كوريا الجنوبية عام ١٩٧٢	٠.٢٥	* جنرال موتورز
وزارة الدفاع كوريا الجنوبية عام ١٩٧٥.٧٤	٠.٢٣	* جنرال موتورز
موظفون حكوميون اجانب	١.٣٠	* ج د سيرلس صناعة ادوية
	٠.٢٠	* شيرنيغ - بلاق صناعة الادوية
موظفون حكوميون فى الهندوراس	١.٢٥	* يونابتد برانتس ، مؤسسة الموز
موظفون حكوميون ايطاليون	٠.٧٥	* يونابتد براندس

المصدر : مجلة البقعة ، الكريت العدد (٤٧٧) بتاريخ ٥ ابريل ١٩٧٦ .

إذا حاولنا الانتقال فى معرض تشريحنا للواقع الاجتماعى فى مصر فى ظل شروطنا الثلاثة التى

أشرتا إليها من قبل فإن التناول العلمى لظاهرتى الاختلاس والرشوة تؤكد على أنهما ليستا بجديديتين على واقع الحال فى بلادنا فمع كل منعطف من المنعطفات الحادة التى صاحبت عملية التطور الاقتصادى والاجتماعى يكون الاختلاس و الرشوة إحداهما أو كليهما معاً ضرورة منطقية وأهم ما يجب الإشارة إليه هنا أن غياب الرقابة الشعبية والجماهيرية على وسائل وأدوات الإنتاج وغياب المشاركة السياسية من جانب المنتجين وشكلية المؤسسات السياسية وفردية اتخاذ أخطر القرارات كل هذه العوامل لعبت دورا بارزا فى تفشى هذه الجرائم ولذلك فإن الضرورة العلمية تقضى بتناول هاتين الجريمتين فى سياق ارتباطهما بظاهرتى الفساد الإدارى والسياسى وبالتالى استعراضها كجزء من السياق الاجتماعى العام أى فى ضوء الجهات المجتمع وقيمه ونظرة الفئات الاجتماعية المختلفة لهذه الجريمة أو الظاهرة<sup>(٩٣)</sup> .

يعرف قانون العقوبات المصرى جريمة الاختلاس بأنها ( تصرف الشخص فى شيء تصرف ماله كما علما بأن هذا الشيء ملك الدولة وليس ملكا للأفراد ) \* .

والحقيقة أنه مع اتساع نطاق الملكية العامة بعد تأميمات ١٩٦١ ، تحولت جرائم السطو وصراع الأفراد على الملكية من دوائر المنازعات المدنية إلى دائرة الاختلاس باعتبار الشيء محل النزاع قد بات من الملكية العامة فعلى سبيل المثال بينما لم تسجل الإحصاءات الرسمية فى مصر عام ١٨٩٨ أى واقعة اختلاس فإن عام ١٩١٨ قد شهد عشر حالات اختلاس زادت عام ١٩٢٨ إلى ٣٥ ثم إلى ٢٢٠ حالة اختلاس عام ١٩٥٨ وبعدها بعشر سنوات ١٩٦٨ سجلت ٦٣٩ حالة اختلاس انخفضت بعد ذلك عام ١٩٧١ إلى ٣٦٢ حالة معظمها تبديد وفقد فى عهد حكومية ومخزنية<sup>(٩٤)</sup> وفى السنوات الخمسة عشر الأخيرة فى مصر لوحظ كثرة عدد قضايا وحوادث الاختلاس وكذلك تنوعها بصورة مذهلة ( اختلاس من البنوك ، الحوادث المخزنية .. الخ ) واتساع القاعدة الاجتماعية للمشاركين فيها وهو ما يحجم أجهزة الإحصاء والتفتيش عن نشر تقارير تفصيلية بشأنها وإن كان من الممكن من خلال المتابعات اليومية اكتشاف مدى صحة هذه النتيجة .

ويقصر أحد المتخصصين حقيقة أن جرائم الاختلاس قد اجتذبت بعض الذين يشغلون مستويات وظيفية عالية بعد ان كانت مقصورة على المستويات الدنيا والفقيرة ، بسبب ظهور مغريات استهلاكية تمثلها البضائع المستوردة وإمكانية تشغيل رؤوس الأموال الصغيرة فى أعمال مربحة مثل تجارة الشنطة وتشغيل وتأثيث الشقق المفروشة للسياح العرب .. الخ<sup>(٩٥)</sup> .

كل ذلك خلق بقنواته الضرورية المنطقية لاستمرار وتزايد جرائم الاختلاس وإذا أضفنا إلى كل ذلك

\* نشرت الاهرام ١٩٨٤/١/١٦ فى صدر صفحاتها عن ( إحالة ٧ متهمين لأمن الدولة فى قضية انحرافات جامعة المنصورة ) وهؤلاء من كبار الأساتذة والعلماء بالجامعة المذكورة ١٢ وكذلك إحالة عميدة معهد الخدمة الاجتماعية بالقاهرة إلى النيابة العامة بسبب اكتشاف اختلاسات فى المعهد وكذلك رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية عام ١٩٩٦ (المهندس الهبأك) .. الخ .

الارتفاع المستمر والجئونى فى أسعار جميع السلع والضروريات مما يجعل المرتبات غير كافية مع ضرورة محافظة بعض الفئات الاجتماعية ( أعضاء مجالس الإدارة وكلاء الوزارات مثلاً ) على مستواهم المعيشى الذى وفرته سنوات الستينات لأدركنا طبيعة المناخ الاقتصادى الذى يفرض الاعتراف على عدد من هؤلاء .

وقد أخذت حوادث الاختلاس فى الزيادة بعد ذلك ففى عام ١٩٧٩ بلغت أعدادها التى أبلغت لوزارة المالية فحسب ١٩٢ حادث وتم حصر قيمتها التى تجاوزت ٤٢١ ألف جنيه<sup>(١٩)</sup>

### جدول رقم (٢٧)

#### بيان بحوادث الاختلاسات التى أبلغت لوزارة المالية

السنوات	عدد الحوادث والقضايا	المبالغ المختلسة	المبالغ المحصلة
١٩٧١	١٥١	غير معين	غير معين
١٩٧٢	١٦٢	غير معين	غير معين
١٩٧٣	١٧٠	غير معين	غير معين
١٩٧٤	١٨٨	غير معين	غير معين
١٩٧٧	١٦٦	٣٥٦	٧٤
١٩٧٨	١٥٨	٢٠١	٤٠
١٩٧٩	١٩٢	٤٢١	١٨٦
١٩٨٣	٧٣١	..	...
١٩٨٤	٥٦٤	...	...
١٩٨٦	١٧٨٠	...	...

المصدر : د . إبراهيم أبو غار ( تحليل جرائم الاختلاس من خلال الجهاز الإدارى والسلطة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة ، أبحاث غير منشورة ص ٣٨ . أما أعوام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٧٩ فمصدره وزارة المالية ، الإدارة العامة للتفتيش المالى والمراجعة العامة لحوادث الاختلاسات ص ٩ . أما أعوام ١٩٨٣ وما بعدها فمصدرها د . صلاح منسى مرجع سابق ص ٢٢٢ .

هذا الجدول لا يشتمل بالقطع على ما أظهره مسلسل فضائح محاكمات البنوك طوال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، والتى يبدو من خلالها أن حجم عمليات السطو على ودائع المدخرين ومنح قروض بدون ضمانات كافية قد تجاوز ٥٠٠ مليون جنيه خلال السنوات العشر (١٩٧٥ - ١٩٨٥) .

ومن جهة أخرى فحسب التوزيع الإدارى للجهات التى وقعت فيها حالات الاختلاس يظهر أن قطاع التعليم يأتى فى المقدمة يليه الحكم المحلى ثم وزارة المالية نفسها (٩٧) .

وفقا للدراسة الجيدة التى قام بها د. صلاح منسى ومعاونوه حول الجريمة فى مصر ومن واقع تقارير النيابة الإدارية لجريمة الاختلاس والتى تحال إلى النيابة العامة لخطورتها فإن فترة الدراسة الأولى (٦٣ - ١٩٧٠) والتى شملت ٤٩ شهراً بلغت هذه القضايا ١٢٣٥ قضية اختلاس وإذا أضفنا إليها قضايا التزوير ( وعددها ١١٧٤ قضية ) والرشوة ( ٢٨ قضية ) فإن العدد يصل إلى ٢٦٩٠ قضية بنهاية عام ١٩٧٠ ففز العدد بعد ذلك خلال فترة الدراسة الثانية ( ٧٥ - ١٩٨٢ ) والتى شملت ٤٥ شهراً فقط إلى ١٣٧٨ قضية اختلاس و١٦٤٤ قضية تزوير و١٦٣ قضية رشوة فيصل العدد إلى ٣٢٢٥ قضية (٩٨) .

بيد ان ملامح الصورة لانتعش هنا فقد ازدادت المخالفات المالية والإدارية بشكل ملحوظ خلال السبعينات والثمانينات عما كان عليه الحال فى الستينات والخمسينات وهو ما يظهره البيان التالى :

#### جدول رقم (٢٨)

#### جرائم الاختلاس والمخالفات المالية والادارية

خلال الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٨٧

السنوات البيان	١٩٦٧	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جرائم اختلاس	...	...	٧٣١	٥٦٤	٥٠٦	١٧٨٠	١١٣
مخالفات مالية	٨١٢٨	٩٣٦٢	٨٥٢٨	...	...	٣٢٢٨٦	٢٥٧٥٠
مخالفات ادارية	١٣٢٦١	١١٧٩٢	١١٢٦٤	...	...	٢٢٤٤٦	١٩٥٧٢

المصدر : د. صلاح منسى ، مرجع سابق ص ٢٢٣ .

... بيانات غير متاحة

فإذا كانت الجرائم المعالة من النيابة الإدارية إلى النيابة العامة قد تقلصت كما يبدو من البيان السابق فإن التخفيف التشريعى الذى أدخل على قانون العقوبات المصرى بهدف إضفاء درجة من المرونة نظراً لاتساع دائرة المخالفات المالية وجرائم الاختلاس ومن هنا انخفضت أعداد جرائم الاختلاس ظاهرياً مقابل حدوث قفزة كبيرة فى المخالفات المالية والإدارية فى الثمانينات . وتكشف تقارير الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة عن جوانب أخرى من الصورة حيث بلغ عدد القضايا التى تم ضبطها بمعرفة الإدارة العامة وفروعها الجغرافية عام ١٩٩٢ نحو ٣٥٢٠ قضية قفزت فى العام التالى (١٩٩٣) إلى ٧٢٢٧ قضية مرزعه كالتالى :

جدول رقم (٢٩)

القضايا التي تم ضبطها بمعرفة الإدارة العامة لمباحث الأموال  
العامة خلال عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣

٢	نوع القضايا	١٩٩٢	١٩٩٣	المبالغ المضبوطة بالمليون	
				١٩٩٢	١٩٩٣
١	التزيف والتزوير	٢٧٢٦	٢٢٢٦	...	...
٢	الاختلاس	٤٤٢	٦٧٠	١٩,٥ + ٤ مليون دولار	٣٦,٣
٣	الرشوة	١٦٤	١٥٩	٧٣٤ ألف جنيه	٣,٧
٤	النقد والتهرب	١٨٨	٢٤١	١٢,٨	١٥,٦
٥	تنفيذ الأحكام	-	٣٩٣١	-	-

المصدر : وزارة الداخلية "مكافحة جرائم الأموال العامة" الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة ١٩٩٤ ص ٧

(...) بيانات غير متاحة

ومن ضمن أسباب انخفاض معدلات ضبط جرائم التزيف والتزوير في الفروع الجغرافية للإدارة العامة لمباحث الأموال العامة هي :

١ - تقييم وإحلال رؤساء وضباط أقسام مكافحة جرائم الأموال العامة واستبدالهم بأخرين ليس لديهم الخبرة الكافية .

٢ - اهتمام مديريات الأمن وتركيزها على مكافحة جرائم الإرهاب وإشراك رؤساء وضباط الأموال العامة في الكمائن والمأموريات المتعلقة بمكافحة جرائم الإرهاب<sup>(٩٩)</sup>

ومن الأمور ذات المغزى في هذا السياق - التي قد تكون للمصدفة وحدها دوراً في هذا - زيادة أعداد حوادث الحريق في مصر ، والتي كشف التحقيق للكثير منها أنه ذو شبهة جنائية بهدف إخفاء اختلاسات أو تلاعب في عهد مالية والجدول التالي يشير إلى هذه الظاهرة :

**جدول رقم (٣٠)**  
**حوادث الحريق والإنقاذ والإصابات والوفيات وقيمة المعرض**  
**للخطر والخسائر خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠**

السنوات	عدد حوادث الحريق	عدد حوادث الانتفاذ	عدد الإصابات	عدد الوفيات	قيمة المعرض للخطر بالمليون جنيه	قيمة الخسائر بالمليون جنيه
١٩٧٤	١٠٨٤٠	١٠٩٠	٦٩٠	١٥٣	٧٥١,٤	٠,٩
١٩٧٥	١٢٧٤٢	١٠٧١	٧٤٩	١٧٥	١٣٧٢,٣	٢,٣
١٩٧٦	١٤٤٠٩	١١٩٧	٧٤٠	١٥٨	١١٧٢,٩	٤,٦
١٩٧٧	١٤٢٢٨	١١٣٦	٩٨٠	٣٤٢	١٧٧٣,٥	٣,١
١٩٧٨	١٤١٧٢	١٢٢١	٨١٠	٢٠٢	١١٧٢,٠	٦,٣
١٩٧٩	١٥٩١٨	١٢٨١	٧٣١	١٧١	١٢٣١,٠	٦,٠
١٩٨٠	١٥٧١٣	١١٨٤	٩٨٠	٢٩١	١٣٤٣,٦	٣,٦

المصدر : وزارة الداخلية ، قطاع التخطيط والمتابعة والرقابة ، إدارة الإحصاءات المركزية .

هذه هي بعض الأسباب وراء الزيادة الملحوظة لانغماس قطاعات وظيفية في تعاطي الاختلاس فالفساد الإداري هو نتيجة طبيعية للتفكك في البناء الاجتماعي مما يؤدي في عملية تغذية عكسية إلى عدم التوافق بين أهداف المؤسسات الرسمية الإدارية والحكومية من جهة وبين أعضائها من جهة أخرى <sup>(١٠٠)</sup> والجديد أيضاً في ظاهرة (جرمة) الاختلاس هو زيادة المبالغ المختلسة لتصل إلى مليون جنيه كما هي حالة بنك مصر وشركة النصر للزجاج والشركة المصرية للأخشاب ، ووزارة الاقتصاد والشركات القابضة في ظل عمليات الخصخصة الواسعة الانتشار ... الخ .

وتقرر هذه الممارسات بدورها قيماً خاصة بها فشعار ( المال السائب يعلم السرقة ) أو شعار ( اسرق الحكومة قبل أن تسرقك ... الخ ) قتل نسقاً للقيم يسعى لتكريس وجوده باستمرار في واقعنا الجديد <sup>(١٠١)</sup> .

وإذا حاولنا تناول ظاهرة الرشوة فأول ما يواجهنا من حقائق هو غياب أى بيانات صحيحة ودقيقة تتسجم مع الانتشار غير العادي لهذه الظاهرة وهذا بلا شك من طبائع الأشياء . حيث طقوس (التعاطي) لهذه الجريمة - من حيث السرية والسرعة - حائلاً منيعاً لجهاز الضبط وبالتالي من حصر الحجم الفعلي لها <sup>(١٠٢)</sup> .

وتعرف المادة ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات المرتشى بأنه (كل موظف عمومي يطلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل يعتقد خطأً أو يزعم أنه من أعمال وظيفته أو الامتناع عنه) <sup>(١٠٣)</sup> وإذا أضفنا إلى التعاطي المباشر للرشوة استعمال السيارات الحكومية في الأغراض الخاصة باعتبارها جريمة رشوة ( كما كلفتها الجهات القانونية الحكومية ) تبدو المؤشرات مفزعة ، فخلال عام

١٩٨٣ وحدة تم ضبط نحو ٥٠٧٧ سيارة حكومية تعمل في غير أغراضها الرسمية بينما كان الرقم في العام السابق لا يتجاوز ٣٥٥٥ مخالفة<sup>(١٠٤)</sup> وخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٨٣ وحدهما تم ضبط أكثر من ١٧٢١ سيارة حكومية أحيل معظمها إلى النيابة الإدارية التي أظهرت بدورها أن حصيلة عام ١٩٨٢ وحده كانت أكثر من ١٠٧٠٠ مخالفة إدارية و٥٤٥ حالة باختلاس وتزوير وسرقة وإهمال جسيم ونحو ٧٠١٠ مخالفة مالية<sup>(١٠٥)</sup>. وفي عام ١٩٨٧ بلغت عدد المخالفات الإدارية نحو ١٩٥٧٢ والمخالفات المالية ما يزيد عن ٢٥٧٥٠ مخالفة (انظر جدول رقم ٢٨).

والحقيقة أن مظاهر الرشوة والاختلاس تتعدد وتتبين إلى درجة معقدة للغاية فعلى سبيل المثال في دراسة قامت بها مجموعة عمل من ضباط السكة الحديد تبين أن أعداد من تم ضبطهم يتهيرون من دفع ثمن التذكرة مثير فبينما كان عدد هؤلاء الأشخاص عام ١٩٧٥ نحو ٣٨١ ألفا لمجدهم قد تزايدوا في العام التالي إلى ٤٩٥ ألفاً ثم إلى ٦٠٧ آلاف عام ١٩٧٧<sup>(١٠٦)</sup>.

كما تبين أن عدد قضايا المهربات الجمركية في السكة الحديد قد ازدادت من ٤٦ قضية عام ١٩٧٥ إلى ١١٨ ثم إلى ١٨٥ عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ على التوالي<sup>(١٠٧)</sup>.

وتشير بعض تقارير الأمن العام إلى تطور الجريمة الاقتصادية في مصر خلال عقد الثمانينات بصورة جديرة بالتأمل والبحث ووفقاً لها فقد زادت جرائم السرقة وأصدار شيك بدون رصيد وجرائم خيانة الأمانة والتزوير في المحررات العرفية وجرائم النصب وغيرها بصورة كبيرة وهو ما يظهره البيان التالي :

### جدول رقم (٣١)

#### تطور جنح وجنایات الجريمة الاقتصادية في مصر

خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨

الجنس السنوات	سرقة	شيك بدون رصيد	خيانة امانة	تزيير محرو عرفي	نصيب	الحصول على مال بالتهديد
١٩٨٠	١٦٩١١٨	١٠٧٥٣	٤٤٥٠٦	٥٩٤	٢٠٩٠	٥٣
١٩٨١	١٥٧٥٢	١٠٨٨	٥٠٢١٩	٨٥٨	١٩٠٤	٥٤
١٩٨٢	١٤٧١٢	١٥٥٧١	٣٤٠٦١	١١٨٦	١٨٤٦	٢٩
١٩٨٣	١٦٣	١٩٠٤٠	٢٦٢٦٧	١٠٤١	١٥٧٣	١٩٨
١٩٨٤	١٦٤٧٩	٢٠٢٦٧	٣١٩٥٣	١٤٢١	١٩١٥	٤٦
١٩٨٥	١٧٨٢٦	٣٤٢٨٥	٣١١٦٨	١٠٩٠	١٩٤١	٨٣
١٩٨٦	١٧٩٧٢	٤٤١٨٠	٣٧٤٥٤	١٧٩٠	١٨٩٢	٣٥
١٩٨٧	٢٠٥٥٦	٦٥٨١٧	٣٦٤٩٧	١٢١٢	١٤٧٩	٩٩
١٩٨٨	١٩٦٤٢	٨٥٢٢٢	١٢٤٤٠١	١٣٤٦	١٣١٣	٧١

المصدر: د. صلاح منسى - مرجع سابق ص ٣٠٤.

وإذا أضفنا إلى هذا الواقع ما أفادت به مباحث الكهرباء حول القيمة التقديرية لجريمة سرقة الكهرباء والتي تصل إلى أكثر من ٤ مليون جنيه سنوياً<sup>(١٠٨)</sup> تبين لنا إلى أى مدى يتجسد السلوك اللا انتماثى للمواطن المصرى وقد يكون من الإتصاف القول بأن الشعور العام السائد لدى قطاعات واسعة من الطبقات الشعبية والمدعوم بمسلسل فضائح سرقات كبار رجال الدولة والرأسماليين يرسخ على الجانب الآخر وعياً زائفاً بأن الحل الأمثل هو " سرقة الحكومة قبل أن تسرقك " وليس البحث عن مخرج شعبى وديموقراطى للمأزق الذى تعيشه مصر منذ سنوات طويلة .

### ثالثاً: سرقة السيارات

شهدت السنوات العشرين الأخيرة زيادة كبيرة فى أعداد السيارات المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية وتصدرت الزيادة فى أعداد السيارات الخاصة ( الملاكى ) بجميع أنواعها قائمة السيارات المرخص لها فى أنحاء الجمهورية حيث ازدادت الأخيرة من ١٥٣ ألف سيارة ملاكى عام ١٩٧٣ إلى ٤١٥ ألف سيارة عام ١٩٨٣ ثم إلى ١٣ مليون سيارة بنهاية ١٩٩٣<sup>(١٠٩)</sup> .

وتشير بعض الإحصاءات المتاحة ان متوسط عدد السيارات المستوردة سنوياً خلال السنوات العشر ( ٧٤ - ١٩٨٤ ) كانت تتراوح بين ٤٠ ألف سيارة إلى ٦٥ ألف سيارة سنوياً وأنها قد زادت عن هذا المعدل فيما بعد ذلك<sup>(١١٠)</sup> .

وتعتبر هذه الأرقام عن حالة من الرواج التجارى من ناحية ، كما أنها تعكس درجة من الحراك الاجتماعى لدى فئات اجتماعية ومهنية محددة بفعل نواتج الحقبة النفطية من ناحية أخرى .

بيد أن الوجه الآخر للملحة ، هو الزيادة المطردة فى أعداد العاطلين والباحثين عن عمل من خريجى الجامعات والمدارس المتوسطة ، واللى قدرها نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والتخطيط ( د . عبد الرازق عبد المجيد عام ١٩٧٩ ) بأكثر من مليون ونصف المليون عاطل كما أن إضافة أوضاع العاطلين بصورة غير رسمية ( البطالة المقنعة ) وتكدس المصالح والمؤسسات الحكومية بأعداد تفوق مستوى حاجات تسيير دولاب الإنتاج الحكومى تعطى ملامح قاسية لواقع اقتصادى - اجتماعى ونفسى يعيشه هؤلاء الشباب فى وقت شهدت فيها البلاد قفزات جنونية فى أسعار كافة الضروريات المعيشية .

وهكذا برزت إلى سطح الحياة فى مصر أشكال جديدة للجرائم الاقتصادية أبرزها جرائم سرقة السيارات التى تؤكد الدوائر الأمنية المسئولة أنها أخذت مكان الصدارة فى جرائم الشباب بعد عام ١٩٧٥ .

والحقيقة أن معظم البيانات الإحصائية المتاحة تتسم بقدر عال من التضارب والغموض ويزيد من صعوبة الحصر الفعلى لهذه الممارسة المنحرفة والموجهة إلى أحد أشكال الملكية الخاصة ثلاثة أسباب :

**السبب الأول :** شروط الكتمان والسرية التي تكلف تلك الدراسات التي أعدها إدارات وزارة الداخلية حول هذه الظاهرة .

**السبب الثاني :** تورط أعداد ليست قليلة من أبناء بعض كبار رجال الدولة في تشكيل عصابات منظمة لسرقة السيارات\* ونجاح بعض الوساطات في احتواء الوضع وعدم عرضه على النيابات المختصة وبالتالي القضاء . وهو ما يؤدي تلقائياً إلى عدم حصره في إحصائيات الأمن العام (١١١) .

**السبب الثالث :** أن عمليات ضبط سرقة السيارات ما زالت دون مستوى ٣٥ ٪ من جرائم سرقة السيارات سنوياً ، وبالتالي فإنه من الصعب الاعتماد على الأرقام الرسمية المتاحة باعتبارها تمثل الحجم الحقيقي لهذه الممارسة الإجرامية الجديدة ففي عام ١٩٧٧ لم تتجاوز نسبة ما تم ضبطه من إجمالي هذه الجرائم ٢٩ ٪ وفي عام ١٩٨٢ وصلت إلى (٣٨ ٪) ثم بلغ ما تم (١١٢) ضبطه عام ١٩٩٥ نحو ١١.٧ سيارة بنسبة ٦١ ٪ من إجمالي السيارات المبلغ عنها .

وتشير نفس المصادر الأمنية إلى التقلبات من عام لآخر في عدد حوادث سرقة السيارات حيث لا تحتفظ بمعدل مستقر ، ففي عام ١٩٨٢ بلغت حجم الحوادث المسجلة لدى أجهزة الأمن ١٩٥ حادثة سرقة قفزت في الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٣ وحدة إلى ٣٢٦ حادثة سرقة جديدة ثم بلغت عام ١٩٩٥ نحو ١٨٠٨ سيارة مسروقة (١١٣) وقد قامت مجموعة بحث من خبراء المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ، بتحليل مرتكبي بعض هذه الجرائم من واقع البيانات التي أتاحها مصلحة الأمن العام بوزارة الداخلية - فتبين أن ٧٥ ٪ من مرتكبي هذه الجرائم من الشبان دون سن الثلاثين سنة .

فمن جملة ٢١٢١ جنحة سرقة سيارات قدمت للقضاء - بخلاف ما لم يقدم للقضاء ولا يعرف مرتكبه خلال العشر سنوات (١٩٧٣ - ١٩٨٢) تبين أن ١٧١٦ جنحة قام بها أفراد دون سن الثلاثين عاماً (١١٤) .

#### جدول رقم (٣٢)

تحليل لجنح سرقة السيارات وفقاً لفئات العمر على مستوى الجمهورية  
خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢

الجملة	لم يتبين	أكثر من ٥٠ سنة	٤٠ - ٥٠ سنة	٣٠ - ٤٠ سنة	٢٠ - ٣٠ سنة	١٨ - ٢٠ سنة
٢١٢١	١١٧	٩١	١٠١	٣٩٤	١٣٣٦	٣٨٠

المصدر : اطللس الجرمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٥ .

\* نشرت الصحف المصرية في شهر إبريل ١٩٩٥ أخباراً مثيرة حول ضبط عصابة لسرقة السيارات يتزعمها مجمل لأحد وزراء الداخلية السابقين في عهد السادات .

فإذا تذكرنا أن هذا العدد (٢١٢١ جنحة سرقة سيارة) لا تمثل في المتوسط سوى ٣٥٪ من إجمالي حوادث سرقة السيارات لأدركنا مدى اتساع هذه الممارسة واتساع القاعدة الاجتماعية لممارستها وتضيف دراسة أخرى حول جرائم الطلبة وتوشأ جديدة في بلائوه الخزن الاجتماعى للوطن ، فعدد الطلبة المتهمين فى سرقة السيارات خلال الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ فحسب قد بلغوا ١٣٢ طالباً بنسبة ١٢,٨ ٪ من إجمالي جنح سرقة السيارات<sup>(١١٥)</sup>.

وفى تقرير مصلحة الأمن العام لعام ١٩٩٥ سجلت الإحصاءات المبلفة نحو ١٨٠٨ جنحة سرقة سيارات لم يضبط منها سوى ١١٠٧ جنحة بنسبة ٦١٪ . هذا بخلاف جنح السرقات من داخل السيارات وعددها ٦٢٨٧ جنحة .<sup>(١١٦)</sup>

وإذا أخذنا التوزيع الجغرافى لحوادث سرقة السيارات التى تم ضبطها نجد أن ٥٥٪ منها تقع بالقاهرة تليها الأسكندرية بنسبة ٢٠٪ تقريباً تليها محافظة الجيزة بنسبة ١٣٪ تقريباً وهو ما يعد منسجماً مع حالة التركز النسبى فى عدد السيارات المرخصة بالمحافظات الثلاث.

وقد يكون من المناسب أن نشير إلى النتائج التى أظهرتها دراسة أخرى أعدتها إدارة الرقابة الجنائية والإحصاء بمصلحة الأمن العام عن ظاهرة انغماس الطلبة فى الجرائم خلال السنوات (٧٢-١٩٨٢) فقد تبين أن نسبة مشاركة الطلبة فى الجرائم المسجلة ازداد من ٢,٧٪ من إجمالي الجرائم المسجلة عام ١٩٧٧ إلى ٤,٨ ٪ عام ١٩٨٢ حيث بلغت عدد قضايا الجنايات التى ارتكبتها طلبة خلال الفترة المشار إليها نحو ٥٩٤ جناية نصفها تقريباً جاء فى القتل العمد ثم الضرب المفضى إلى الموت وأخيراً هنك العرض<sup>(١١٧)</sup> .

أما جنح السرقة التى ارتكبتها الطلبة فقد بلغت ١١٠٥ جنحة تركزت فى جريمة سرقة المساكن (٦٤٩) جنحة ثم سرقة متاجر (٢٩٣) ثم سرقة السيارات (١٤٢) جنحة وأخيراً سرقة المواشى (٢١) جنحة .

هذه المؤشرات تؤكد حقيقة واحدة أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المحانقة تميز أنماط سلوكية وممارسات من العنف والاحراف ينهضى التوقف عندها ليس من قبيل تغليظ العقوبات - وهو ما درج عليه أصحاب الملكيات الخاصة والقانونيين ورجال المال والأكاديهيون - وإنما تحد بد أطرا اجتماعية واقتصادية لتجاوز المعطيات الراهنة بكل ثقلها النفسى على جيل بأكمله.

#### رابعاً: جرائم التموين

شهدت جرائم التموين بدورها قفزة كبيرة غير عادية بدأ من عام ١٩٧٤ فصاعداً ولعل الظروف الاقتصادية وما صاحبها من افتقار السلع وحدث اختناقات فى عملية التوزيع واتساع حجم النمو الطفيلى والسمره والسوق السوداء قد أضاف الجديد من الأزمات لأصحاب الدخل المحدودة وأضاف على الجانب الآخر - أصحاب النشاط الطفيلى - مزيداً من الثروات .

تعطينا الأرقام الإحصائية المتاحة لدى أجهزة الأمن عن عدد القضايا التي قدمت للقضاء فحسب في مجال التموين دلالة واضحة فقد قفزت من أقل من ٩ آلاف قضية عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٢٧ ألف قضية في عام ١٩٧٨ ثم إلى أكثر من ١٠٠ ألف قضية عام ١٩٨٦ ثم عادت للارتفاع قليلاً عام ١٩٨٧ فوصلت إلى نحو ٨٨ ألف قضية زادت عام ١٩٩٤ إلى ٩٩٤٥٦ قضية ثم إلى ٩٦٩٧٦ قضية عام ١٩٩٥ (١١٨) .

### جدول رقم (٣٣)

#### تطور قضايا التموين في مصر ١٩٧٠-١٩٨٧

السنة	المجموع	السنة	المجموع	السنة	المجموع	السنة	المجموع
١٩٧٠	٨٨٢٦	١٩٧٤	١٢٣٥٨	١٩٧٨	٢٧٤٢٤	١٩٨٦	١٠١٩٢٢
١٩٧١	١٠٥٥٢	١٩٧٥	٢١٥٣٢	١٩٨٣	٥٣٣٦٢	١٩٨٧	٨٧٨٩٠
١٩٧٢	١٠٢٩٧	١٩٧٦	٢١٧١٩	١٩٨٤	٦٥٨٦٠	١٩٩٤	٩٩٤٥٦
١٩٧٣	١٣٧٣٨	١٩٧٧	٢٢٠٨١	١٩٨٥	٨٧٣٠٩	١٩٩٥	٩٦٩٧٦

المصدر : تقارير مصلحة الأمن العام للسنوات المشار إليها

والحقيقة أن هذه الأرقام برغم ضخامتها ، لا تعكس الحجم الحقيقي لممارسة السوق السوداء والمتاجرة غير المشروعة في أقوات المواطنين وذلك لعدة أسباب :

**الأول :** أن هذه القضايا تقف عند حدود طبقية معينة ، بمعنى أن كبار التجار والمزارعين ومنهم بعض الناسة وكبار رجال الدولة يقومون بشكل محدد وواضح بخرق قواعد التسعيرة الرسمية دون أن يُقدم أحد منهم للمحاكمة " مزارع الفاكهة والخضروات " وتقتصر حملات رجال الشرطة والتموين على صغار الباعة والجائلين الذين هم بدورهم ضحية لاختلال السوق أو السياسات السعرية . بل إن كبار هؤلاء نجحوا في الضغط على الحكومة حتى تم إلغاء التسعيرة الجبرية للسلع الزراعية والخضروات منذ عام ١٩٨٦ .

**الثاني :** بالرجوع إلى التوزيع التفصيلي لأنواع هذه القضايا تبين أن النسبة العظمى لها تتركز في الخضر والفاكهة ( ٣٠٪ إلى ٥٠٪ تقريبا ) يليها البقالة ثم المخابز وهو ما يظهره البيان التالي :

جدول رقم (٣٤)  
بعض قضايا التمويل خلال الفترة من ١٩٧٨/٧١

١٩٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	نوع القضايا
٣٥٧٢	٢٥٦٦	٢١٧٥	١٨٩٧	١٠٨٩	١٥١٨	١٣٨٣	١٤٧٨	مخايير
٨٥٤٠	٦٩٨٤	٤٨٥٥	٤٣٨٦	٣٣٥٤	٢٠٩٢	١٠٣٠	٩٢٥	بقالة
١٢٦٨٠	١٩٧٢	٨٠١٧	٨٦٤٠	٤١١٠	٤٧١٠	٣٧٣٦	٤٣٣٢	خضرة فاكهة
١١٩٦	١٢٩٥	٩٢٥	١٠٠٢	٧٣٢	٧٧٠	٤٧٥	٦٥٩	علائق

المصدر : تقارير الأمن العام مصلحة الأمن العام لأعوام من ٧١ - ١٩٧٨ .

ومن الجدولين السابقين :

يمكن ملاحظة سلسلتين زمنيتين بينهما فروقات واضحة ما قبل ١٩٧٤ وما بعدها حيث نجد الارتفاع المضطرب بعد عام ١٩٧٤ وهو ما يعطى دلالات ذات مغزى فى سياق تحليلنا للظاهرة . فالمنامخ الذى يتروج عمليات المضاربة والسمسرة فى إدارة دولاب النشاط الاقتصادى هو المستول الأول عن تلاعب قطاعات من التجار والسماسرة بأقوات الشعب وتساهم النظم الرأسمالية فى الإنتاج والتوزيع للحاصلات الزراعية فى قهيد الأرض لانتشار مثل هذه الانشطة بكل نتائجها الوخيمة على حياة الملايين من الفقراء فى مصر .

#### خامساً : جرائم المخدرات والبنوك وتجارة العملات

مثلما أنه من الصعب فهم فحوى النصوص القانونية وأصولها وتطورها ، يعزل عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعاتنا المعاصرة ، فإنه سيكون من المستحيل كذلك ، فهم الظواهر الإجرامية دون البحث عن أساس اجتماعى محدد يوفر الإطار المرجعى لتفسير هذه الجريمة أو تلك ووضعها فى سياقها الموضوعى الصحيح .

يتطبق هذا المبدأ العام على الجرائم ، من حيث كونها سلوكاً متعرفاً اجتماعياً وثقافياً على حد تعبير د. سيد عويس (١١٩) .

ومن ثم فمن المتصور أن تكون للجريمة - التى هى فى التحليل البسيط سلوك بشرى - مستوى آخر ، يمكن أن نسميه " الجرائم المنظمة من جانب جهاز الدولة ذاته " خاصة فى لحظات التدهور ، والتى تتجلى بكل مظاهرها المأساوية فى دول العالم الثالث .

فما نعتبره جريمة بالأمس - حيازة العملات الأجنبية مثلاً - قد نعتبره فى مرحلة أخرى حقاً من حقوق المواطنة وتعبيراً عن انفتاح واسع على مفاهيم الليبرالية .

وهكذا فإن الدولة لا تضع القوانين إلا على أساس من المبادئ التى يقوم عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى ذاته وطبيعة اختيارات وأولويات القائمين على هذا الجهاز الطبقي<sup>(١١٨)</sup> أى أن للأشكال القانونية محتوى اجتماعى يتبدل بعمق (١٢٠).

وانطلاقاً من هذا الأساس ، يتم معالجة شؤون السياسة والقانون ، وهو ما أدركه بعض القائمين بهذه الأنشطة الإجرامية ، سواء فى مصر أو فى غيرها .

وعندما تصطدم مصالح الدولة - من حيث كونها الجهاز المنظم والمحارس لمصالح الطبقة المهيمنة ككل - ببعض هذه الفئات التى تمارس أنشطة تخرج عن الأطر المتفق عليها ، فإنها تقوم بذلك فى لحظة يبدو فيها أن الأخيرين قد أخذوا يتحركون خارج الأطار أو الرقعة المسموح بها .

فى كولومبيا على سبيل المثال ، لم تتحرك أجهزة الدولة لضرب نشاط تجار الكوكايين والهيروين - برغم معرفتها باتساع نشاطهم وتسليحهم لعصابات ضخمة تبين فيما بعد أنها تربو على المائة والثمانين ألف مسلح - إلا حينما اغتيل وزير العدل الكولومبى " رود ريجولار أبونيللا " عام ١٩٧٦ من قبل مجموعة من الأشقياء المدفوعين من عضو الكونجرس وزعيم أحد الأحزاب اليمينية " باهر اسكوبار " بسبب معارضة الوزير لتجارة الكوكايين ، وهنا أعلن رئيس الجمهورية الكولومبى حالة الطوارئ وألقى القبض على أربعمائة قاض تبين أن لهم علاقات مشبوهة بتجار الكوكايين كما ضبط أكثر من مائتين وثمانين ضابطاً للشرطة يتقاضون رشوى من مافيا المخدرات التى بلغ عدد أفرادها (١٨٠) ألف مسلح أطلق عليهم فيما بعد "مافيا ميدلين".

\*\*\*

وفى مصر ، وبرغم مسلسل المحاكمات الشهيرة لكبار رجال المال والسياسة وبعض نواب مجلس الشعب ( رشاد عثمان - نائب رشيد - عصمت السادات وابنائهم ... الخ ) والتى أظهرت النشاط غير المشروع لعدد ليس بقليل من هؤلاء فإن السرية التى تغلف إحصاءات هذه القضايا ، بل وتضارب المتاح منها ، ومحدودية المواجهات بين النظام السياسى فى مصر من ناحية وهذه العصابات من ناحية أخرى ، كل ذلك تحول دون استخلاص نتائج موضوعية حول حجم الظاهرة وتضيف أعباء إضافية لعملية البحث الشاقة فى عالم كل ما يدور فيه يتم بسرية مطلقة .

هنا لا بد وأن نطرح السؤال العالى : إذا كانت هذه الظاهرة وهذه التجارة (المخدرات) موجودة فى الواقع المصرى منذ عقود طويلة ماضية فما هو الجديد الذى طرأ عليها فى عقد السبعينات ؟\*

\* كان أول قانون لتجريم استعمال المخدرات هو الأمر العالى لسنة ١٨٧٩ حول استيراد الخشيش بالقرامة التى لا تزيد عن عشرين قرشا مصرىاً بعدها صدر قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والعدل بالقانونين ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ و ٤٠ لسنة ١٩٦٦ حتى صدر القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذى قضى بتوقيع عقوبة الإعدام وبقرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد عن نصف مليون جنيه على كل من جلب أو صدر جوهراً مخدراً وكل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً بفرض الاتجار .

الحقيقة أن معظم الدراسات التي أجريت على ظاهرة تعاطي ( أو إدمان ) المخدرات بأنواعها التقليدية مثل الحشيش والأفيون سواء في الهند (البروفيسير كوبرا) أو مراكش (بوعبود) أو في مصر (د. مصطفى سوريث وأخرون) قد أكدت أن أكثر الفئات والطبقات الاجتماعية إقبالاً على المخدرات هم الفقراء وعمال المدن بشكل خاص .

بيد أن الدراسة التحليلية لأنماط أو هيكل المتعاطين في عقد السبعينات ، سواء من حيث الطبيعة النوعية الشديدة الخطورة للمواد المخدرة ( حبوب تخليقية - هيروين - كوكايين ... الخ ) أو من زاوية الأفراد ذاتهم وأعمارهم وفئاتهم الاجتماعية تعطينا نتائج مغايرة ومن ثم تقدم إلينا إطاراً سيمبولوجياً مختلفاً عن الإطار القديم ومناهج للبحث جديدة كل الجدة ... إننا هنا إزاء حصار نفسي قاس ، وانحياز اجتماعي شامل ويمكننا الاستدلال على ذلك من عدة حقائق أوردتها الدراسات والتقارير الأمنية المتاحة لدينا حتى الآن وهي : (١٢١)

#### الحقيقة الأولى :

أنه بحلول عام ١٩٨٤ بلغ عدد المدمنين للمخدرات بجميع أنواعها نحو مليون شخص (١٢٢) وهؤلاء يعادلون ٧ ٪ من جملة السكان ( أكثر من ١٦ سنة ) وهي نسبة مرتفعة للغاية .

#### الحقيقة الثانية :

أن ٥٨ ٪ من هؤلاء تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ عاماً و ٢٢ عاماً هذا علاوة على ١٤ ٪ آخرين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة .

وهذه الدراسة تتطابق مع دراسة أخرى بالعينة أعدها د. ممتاز أحمد عن " هيكل إدمان المخدرات خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٤ " وفقاً للمتوردين على العيادة المركزية للإدمان بالعبدة وقد تبين أن متوسط أعمار المتوردين للعلاج قد انخفضت في المتوسط من ٤٢ عاماً إلى ٣٢ عاماً وكلما فإن معظم المدمنين كانوا من المتزوجين بينما ارتفعت نسبة العزاب من ١٧ ٪ إلى ٣٢ ٪ خلال الفترة .

#### الحقيقة الثالثة :

وقد تبين كذلك أن نسبة المتعلمين ( ثانوى - فوق متوسط - جامعى ) قد ازدادت بدورها من ١٠ ٪ عام ١٩٧٩ إلى ١٥ ٪ عام ١٩٨٤ وكذلك زادت نسبة المدمنين من الأميين من ٣٨ ٪ إلى ٤٦ ٪ .

#### الحقيقة الرابعة :

تبين أن نسبة تعاطي الأفيون إلى جملة المواد المخدرة التي يتعاطها المدمنون في عينة الدراسة قد تقلص من ٣٣ ٪ عام ١٩٧٩ إلى ١ ٪ فحسب عام ١٩٨٤ مقابل زيادة استخدام الأقراص المخدرة من ٦ ٪ إلى ٥٦ ٪ خلال نفس الفترة . وكلما الحقن من ٤ ٪ إلى ١٦ ٪ .. كما طغت إلى السطح - بعد

غياب أربعين عاماً - أقصى أدوات التدمير الذاتي للبشر ( الهيروين - الكوكايين ) بصورة خطيرة ..  
وذلك برغم الارتفاع الباهظ لأسعارها ( ١١٠ دولار للجرام الواحد ) .

### جدول رقم (٢٥)

بيان بالاعمال المختلفة عند بدء تعاطى المخدرات بين عينة من الطلبة المتعاطين

النسبة المئوية	السن	النسبة المئوية	السن
٪ ١٩,٨٥	١٧ سنة	٪ ٦,٥٧	١٢ سنة فأقل
٪ ١١,٨٦	١٨ سنة	٪ ٢,٥٨	١٣ سنة
٪ ٢,٩٦	١٩ سنة	٪ ٥,٥٤	١٤ سنة
٪ ١,٥٥	٢٠ سنة فأكثر	٪ ١٩,٢٠	١٥ سنة
		٪ ٢٩,٩٠	١٦ سنة

المصدر : د. مصطفى سريفي وآخرون وتعاطى المواد المؤثرة في الأوصاف بين الطلاب... دراسات ميدانية في الواقع المصري، المجلد الثالث.

وهنا تفرض نواتج الحقبة النفطية نفسها على السلوك الاجتماعي المصري ، فقد كان من أبرز نواتج هذه الحقبة أنها أعادت فرز أنماط ومستويات الدخل والمعيشة بحيث عمقت التشوه الاجتماعي والثقافي في أن معا .. وبالقطع لم يكن ذلك الفرز متسقا ومنسجما مع الإنتاجية الحقيقية للعامل الواحد بقدر ما كان ذلك نتاج وضع استثنائي جعل التناسب بين الناتج الحدي لعنصر العمل والأجر أمراً مستحيلاً مما انعكس أثره سلبياً على فهم الوافدين الجدد ومعظمهم من العمالة غير الماهرة . ومن الفئات البورجوازية الصغيرة (عمال بناء وتشبيد - كتبة ... الخ ) للعلاقات الاقتصادية والفجوة الكبيرة بين مستويات أجورهم الاستثنائية هذه ومستويات الأجور والأسعار في بلدانهم الأصلية (مصر) فاندفعوا في تسابق مجنون للاستحواذ الاستهلاكي والعقارى وكافه أنماط التملك ، وترادف مع ذلك تدهور مركز مصر السياسي على المستوى العربي والإقليمي . وبداية إجراء تحولات اجتماعية واقتصادية ذو منحى خطر على الصعيد الثقافي فانفلتت طموحات الأفراد - كثرات متناثرة - عن الأطر الحاكمة والضابطة للطموحات والغايات الوطنية والقومية وتوقفت عمليات الاستقطاب والفرز الوطني ( خاصة مع تنامي نفمة الصلح مع إسرائيل ) وساهمت المخططات الأمريكية على امتداد الرقعة الجغرافية العربية (الاستفراق الاستهلاكي البوهيمي ) في تعميق شيذوفرنيا اجتماعية لدى هؤلاء الأفراد ما بين شعور بالتعالي على الآخرين - المدعوم بقدرته استهلاكية وبذخية دون سند موضوعى آخر - وبين إحساس متنامى بالدونية بفعل حالات الاضطهاد الواسعة التي تعرض لها معظمهم من رأسمالي النفط .

ولعبت أجهزة الإعلام المصرية - خاصة التلفزيون - دورها في تعميق روح الاغتراب والانفصام

لدى هؤلاء المصريين الرُّحل . وهكذا تفشى سلوك اللامبالاة فى الداخل والخارج واندمجت أعداد متزايدة من الشباب إلى دائرة التدمير الذاتى . فسجلت حالات الانهيار النفسى والعصبى ارتفاعاً كبيراً . حيث بلغ عدد المترددين على الأقسام النفسية والعقلية بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة عام ١٩٨٤ وحده ما يزيد على ١١٣ ألف مريض (١٢٣).

كما ازدادت حالات الانتحار والشروع فيه المسجلة فحسب لدى مصلحة الأمن العام (١٢٤) .

ويبدو أن ظاهرة الانتحار - التى هى أقصى درجات اليأس والانهيار المعنوى - قد أخذت فى الانتشار وذلك مع ملاحظة أن ماتم الإبلاغ عنه أو تسجيله لدى أجهزة الأمن بعد محدوداً مقارنة بالممارسة الفعلية والشروع فى الانتحار التى تحدث فى الحياة اليومية للمواطنين فعلاً (١٢٥).

### الحقيقة الخامسة:

تظهر الجهود المحمومة من جانب أجهزة مكافحة المخدرات ، أن الكميات المضبوطة من المواد المخدرة بمختلف أنواعها - برغم ضخامتها - لا تمثل سوى ١٥ ٪ من إجمالى الكميات التى تهرب فعلاً إلى البلاد أو التى يتم الاتجار بها (١٢٦) ، بل ويقدر أحد كبار رجال مكافحة المخدرات هذه الكمية المتداولة بنحو ٤ مليار جنيه أى ما يعادل ١٥ ٪ من الدخل القومى فى البلاد (١٢٧).

وتتنوع الأنواع المتداولة من المخدرات فى مصر حالياً بين أربعة أنواع رئيسية هى الحشيش والحبوب المخدرة بمختلف أنواعها والكوكايين والهيروين ، ويعد النوعان الأخيران من أخطر هذه الأنواع وأحدثها أثراً على متعاطيها ، وقد لوحظ أنها وافد جديد كان قد انقطع عن سوق المخدرات منذ أربعين عاماً مضت ، ويبدو أن هناك إصراراً من جانب جهات دولية محددة لإدخالها إلى مصر بشكل حاسم لتدمير ما تبقى من وجود معنوى للشباب المصرى\*.

وقد ظلت أجهزة المكافحة طوال السنوات العشر الأخيرة تلهث وراء المهربين فى محاولة مستميتة لتدمير هذا الوافد الجديد ، ويرغم ازدياد الكميات المضبوطة من ٢٥٥ جرام فحسب عام ١٩٨٠ إلى ٢٠ كيلو جرام عام ١٩٨٤ ثم إلى ٤١ كيلو جرام خلال الثلاث شهور الأولى من عام ١٩٨٥ فإن العميد محمد عباس - رئيس العمليات بإدارة مكافحة المخدرات - يقدر ما يتم تناوله فى مصر من هذه المواد بنحو ٢٥٠ كيلو جرام سنوياً (١٢٨).

أما الحشيش فقد أمكن ضبط ٤٣ ألف كيلو جرام عام ١٩٨٢ فحسب، قفزت فى العام التالى إلى ٦٦ ألف كيلو جرام بزيادة قدرها ٥٥ ٪ فى عام واحد، كما تم ضبط ٨٩٠ كيلو جرام من مادة الأفيون عام ١٩٨٢ كذلك أما العام التالى فقد تم ضبط ٢٥٢ كيلو جرام وهو ما يظهره البيان التالى :

\* كشفت محاكمة أحد جواسيس إسرائيل فى سيناء ويدعى عامر سليمان فى إبريل ١٩٩٦ أنه ظل عميلاً للمخابرات الإسرائيلية إلى ما يزيد عن اثنتى عشرة عاماً وأنه وبمعاونة من أجهزة الموساد تولى تهريب كميات من الهيروين إلى مصر.

جداول رقم (٣٦)

جدول ما تم تبليغه من بولاء مطبوعة في مصر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٥

العدد	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	التاريخ البيانات
٩٠٠٣	٨٨٠٢	١٢٦٠٠	٩٦٠	٩٨٥	١٠٥٥٩	٩٨٥	٩٥٢٢	٧٩١٦	٧٧٥٨	٧١٩٧	٥٤١٣	٧١٩٩	- عدد القضايا
٩٥٢٨	٩١٤٩	١٤٠٩٧	١٠٩٧١	١٠٠١٢١	١٠٠٢١١	١٠٠١٢١	١١٠٥٩	٩٠٧٣	٨٧٣٥	٧١٦٨	٥٩٣٥	٨١٩٣	- عدد التوقيعات
٥٦٢	١٢٢٩	٨٠٠٠٠	٣٨٦٦٧	٣٧٩٦٦	١٢٤٦٧	٣٧٩٦٦	٢١٣٢٤	٥٠١٧٤	٨٤٤٧٩	٦٥٨٢١	٤٢٤٧٩	٦٨٦٧١	- حشيش (كجم) *
٨٢	٢٨	...	٩٠	٦٠	٣٩٤	٦٠	٥٤	٢٨٧	٢٩١	٢٥٢	٨٨٩	٣٦٥	- ألبون (كجم) *
٤٦٠٨	٦٦٠١	...	...	...	٣٣٣	٥١	٩٨	١٢٣	٢٠	٢٤٢	٤٤٩	...	- هيرين (كجم)
١٢٣	٢٠٩	...	...	...	١ كيلوجرام	-	٢	١ كيلوجرام	٨٩	٥٠٠	...	...	- كوكايين (كجم)
١٢٢	٣٤	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	- نبات وأصناف الأجزاء
١٤١٥٣٤٧	١١٧٥٠	...	...	...	٢٤٣٣١٧	١٢٠٣١٥٨	٤٧٥٨١٩	٥٤١١٠٩	٧٢٢٣٧	٢٤٦٣١٨٤	٣٢٤٤٠٦١	٤٥١١٣٠٠	- شجيرات الكشعاش
٤٦٣٣٩٤٧	٨٠١٥٠٦	...	...	...	٧٥٠٦٢٥٣	٢٥٨٤٠	٢٥٨٤٠	١٢١٩٩٤	٤٨٧٥	٢١٠١٤	٤٥٤٠٥	٦٣٨٢٩	- حشيش (نبت هندي)
٤٢٠٦٥٣٧	٣٢٥٢٤٤٠	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	- بالهون بالشجرة (حشيش)

\* استبعدنا الحشيش السائل والألبون السائل وكذلك الكميات المشبوبة وكذلك بوردو الحشيش ورماد أخرى مؤثرة على المادة النسيجية ورسائل أخرى مشبوبة .

٠٠٠٠ بيانات غير حتمية

المصدر: الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ أما السنوات التالية لذلك فقد تم جمعها من تقارير الأمن العام لأرقام ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . أما عام ١٩٨٩ فصدره التقرير السنوي للإدارة العامة لمكافحة المخدرات . و عامي ٩١ و ٩٢ فصدره نفس بحث مدير الإدارة العامة للمخدرات لهذا البلد بتاريخ ٨ فبراير ١٩٩٣ و عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٤ فصدره تقرير مصلحة الأمن العام لعام

١٩٩٥ من ١٧٩ .

فإذا ما طبقنا قاعدة الـ ٢٠٪ أو ١٥٪ هذه ، باعتبار هذه الكميات المضبوطة تمثل ١٥٪ أو ٢٠٪ من إجمالي ما يتم تهريبه فعلاً داخل البلاد لا يمكننا استخلاص نتيجة على جانب كبير من الأهمية وهي ان الكميات المتداولة من المخدرات هي كالاتى :

### جدول رقم (٣٧)

#### الكميات المتداولة من المخدرات الرئيسية فى مصر عام ١٩٨٤

الكمية القيمة النقدية	الكوكايين والهيروين	الحشيش	الايون
٢٥٠ كيلو جرام ٥٥٠ مليون جنيه	٢٦٤ الف كيلو جرام ٣٠٠٠ مليون جنيه	٢٠٠٠ كيلو جرام ٤٠٠٠ مليون جنيه	

وإذا أخذنا بالأسعار السائدة والمعلن عنها من قبل أجهزة الإعلام الرسمية\* .

فإننا نستخلص أن هذه التجارة تربو على الخمسة مليارات جنيه وتصل أحيانا إلى ٨ مليار جنيه أى ما يعادل ٢٥٪ من الدخل القومى للبلاد فى ذلك العام . قفزت عام ١٩٨٨ إلى ما يقارب ١٢ مليار جنيه مصرى وبالقطع لا تتوقف امتدادات الأخطبوط المدمر عند حدود التهريب من الخارج إلى داخل مصر بل إن هذا الرواج التجارى قد أدى لزيادة المساحات المزروعة بالنباتات التى يصنع منها الأفيون (الحشيشا)، والأفيون (الغشيش) وفى عام ١٩٨٢ وحده تم ضبط أكثر من ٣٣٤٤ مليون شجيرة خشخاش بالوجه القبلى .. وفى العام التالى تم اكتشاف نحو ٢٤٦٣ ألف مليون شجيرة وفى عام ١٩٨٨ بلغت نحو ٢,٤ مليون شجيرة للأولى و ٧,٥ مليون شجيرة للنوع الثانى هذا بخلاف ما لم يتم ضبطه أو اكتشافه سواء بسبب التمويه الجيد للمزارعين والمجرمين أو بسبب تراخى أجهزة الضبط ذاتها .

وسوف نعود بعد قليل لتناول العلاقة السرية بين رواج سوق المخدرات فى مصر برواج سوق تجارة العملات غير المشروعة لتتبين ذلك النسيج الأخطبوطى وشبكة المصالح التى لعبت دوراً خطيراً - بالمضاربة على الجنيه المصرى - وفى رفع معدلات التضخم فى مصر ورفع قيمة الدولار الأمريكى بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ الاقتصادى للبلاد .

وقبل ذلك قد يكون من المناسب عرض البيان التالى حول عدد القضايا التى قدمت للقضاء فحسب فى مجال تجارة المخدرات والتى تعكس الوجود الاجتماعى لهؤلاء وحجم القاعدة الاجتماعيه التى يرتكز عليها عالم المخدرات فى مصر :

\* جرام الكوكايين والهيروين يعادل ١٠٠ دولار - وكيلو الحشيش بنحو ١٠ آلاف جنيه والأفيون بنحو ٥٠ الف جنيه .

جدول رقم (٣٨)

حصيلة الأحكام فى قضايا المخدرات فى عام ١٩٨٢

١٩٨٢	الأحكام
١-٦١	* الحبس لمدة ٦ شهور وغرامة ٥٠٠ جنيه .
٩٨٢	* الحبس لمدة سنة وغرامة ٥٠٠ جنيه .
٢٧٥	* الحبس أو السجن لمدة سنتين وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ جنيه .
٤٨٩	* الحبس أو السجن ٣ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .
-	* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٤ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه
١٣٣	* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٥ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .
١١	* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ٧ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .
١٤	* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات وغرامة تتراوح بين ٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه .
٧	* السجن أو الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة وغرامة ٥٠٠٠ جنيه .
١٥	* الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة تتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيه .
٣٥٢٧	المجموع
٣٦٤٦	براءة
٨٨	حفظ

المصدر : جريدة الاهرام ٢٤/١١/١٩٨٣ .

فإذا كان عدد الذين ضبطوا وقدموا إلى المحاكم فى مجال تجارة المخدرات قد بلغ ٦٢٦١ مواطناً خلال عام واحد زاد عددهم فى الأعوام التالية ليصل إلى ٩٩٢٢ قضية عام ١٩٨٧ وإلى ١٢٦٠٠ قضية عام ١٩٩٢ كما زاد عدد المتهمين بصورة ملحوظة .

فكيف نتصور عدد المسجلين عموماً لدى أجهزة الأمن المتاجرين فى هذه السموم وأعوانهم . إننا هنا إزاء عصابات منظمة يقدر عدد المنخرطين فيها بنحو ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف شخص يتوزعون بين مستوياتها المختلفة (تهريب - زراعة - توزيع - تخزين .. الخ) وهم يشكلون قوى اجتماعية يقدر ماهم بؤر إجرامية .

\*\*\*

إذا ما انتقلنا من دهاليز المخدرات وعالم السموم إلى دنيا المال والتجارة فسوف تفاجئنا جرائم من نوع جديد ، تدفع بالمجتمع المصرى واقتصاده بجملة إلى حافة الهاوية .. ونحن هنا لن نحصر إطار

بحثنا في دائرة الاتحراف الفردى لبعض القائمين على هذه البنوك - برغم أهمية استخلاص دلالات تلك الحوادث - بقدر ما ستتجه معالجتنا لآليات عمل الجهاز المصرفى والائتمانى ذاته خلال العشر سنوات الماضية .

فمنذ أن انتهج النظام السياسى فى مصر لسياسة الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى، صدرت مجموعة من القوانين أعادت ترتيب كل الأوراق على الساحتين الاقتصادية والاجتماعية ، وكان من هذه القوانين فى مجال النقد - القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص "بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى" وإذا شئنا الدقة قلنا "فوضى التعامل بالنقد الأجنبى" .

فبينما كان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الصادر فى العصر الملكى - ينص فى مادته الأولى على حظر "التعامل فى اوراق النقد الأجنبى أو تحويل النقد من مصر أو إليها كما يحظر كل تعهد مقوم بعملة أجنبية وكل مقاصة متطوية على تحويل أو تصويبه كاملة أو جزئية بنقد أجنبى" . وكذلك نصت المادة الثانية منه على حظر "استيراد وتصدير أوراق النقد على اختلاف أنواعها" (١٢٩).

نجد بالمقابل أن المادة الأولى من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ تنص على "أن لكل شخص طبيعى أو معنوى غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بكل ما يؤول إليه أو يمكن أن يحوزه من نقد أجنبى من غير عمليات التصدير الصلحى والسياحة.. وللأشخاص الذين أجهز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبى طبقاً للفقرة السابقة الحق فى القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبى بما فى ذلك التحويل للداخل أو الخارج والتعامل داخليا" (١٣٠) واستمراراً لنفس الاتجاه وتدعيمه جاء فى المادة ١٣١ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بتعديلات قانون الانفتاح الأساسى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ما نصه " يكون تحويل الأموال المستعمرة إلى مصر وإعادة تصديرها إلى الخارج وكذلك الأرباح المحققة وفقاً للقانون وبأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى القابل للتحويل بواسطة السلطات المصرية" .

وبكلمة أسقط هنا النص عبارة " بالسعر التشجيعى " الواردة فى نص القانون الأسمى "٤٣ لسنة ١٩٧٤" ليقرر مبدأ تحويل الأرباح والأموال للخارج بأعلى سعر معلن من البنك المركزى .

وهكذا انفتح باب واسع ليس فحسب لتجارة العملات الأجنبية وحرمان ميزان المدفوعات للدولة من تحويلات المصريين ، وإنما - وهذا هو الأهم - المضاربة الواسعة على الجنيه المصرى وتدمير مركزه فى نطاق التعامل المحلى وهو ما أدى فى النهاية لانفجار هيكل الاسعار الداخلية وتدهور مستويات المعيشة للطبقات الشعبية التى تشكل الأغلبية الساحقة فى مصر .

والحقيقة أن التضييق القانونى لجرىمة " تهريب النقد " بفعل نصوص القانونين الانفتاحيين " رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته والقانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ " قد طمست المعالم الحية لتفشى هذه الجرائم

وجعلت من المستحيل العثور على بيان إحصائى دقيق يعكس حقيقة الاستنزاف الهائل للثروة الوطنية فى مصر .

فعلى سبيل المثال - وليس الحصر - سجلت التقارير السنوية لمصلحة الأمن العام انخفاضاً واضحاً فى عدد القضايا - وليس الجرائم - المقدمة للقضاء فى مجال تهريب النقد من ١١٨٦ قضية عام ١٩٧٢ " بحصيلة لم تتجاوز نصف مليون جنيه " إلى ٢١٠ قضية عام ١٩٧٧ " بحصيلة تجاوزت عشرة مليون جنيه (١٣١) فهل يعنى ذلك انخفاض وتقلص ممارسة جرائم تهريب النقد فى ظل الانفتاح الاقتصادى ؟ عموماً فلتترك الإجابة على هذا السؤال إلى محللينا لأليات عمل الجهاز المصرفى فى البلاد فى ضوء القوانين الجديدة .

وبرغم غياب مثل هذه البيانات الدقيقة حول التحويلات النقدية سواء من الخارج إلى الداخل أو العكس ، فإننا باستخدام ثلاث مؤشرات لنمو النشاط المالى فى البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة نستطيع الاقتراب أكثر فأكثر إلى تحديد مدى مناسب للتجارة غير المشروعة للنقد الأجنبى وكذا جرائم البنوك فى مجال تهريب النقد ومنح ائتمان بدون ضمانات كافية وهذه المؤشرات هى :

أولاً : النمو الكبير فى النشاط المصرفى سواء من حيث الودائع أو من حيث الائتمان والقروض الممنوحة خاصة للقطاعين العائلى والأعمال الخاصة .

ثانياً : قياس حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج وذلك من خلال تقدير متوسطات الأجور والميول الحديثة للاستهلاك والادخار لدى فئات المصريين الاجتماعية والمهنية بالأقطار العربية النفطية .

ثالثاً : تحليل الميزانيات السنوية للبنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار (الأصول / الخوصم) وكشف آليات عمل هذه البنوك وحجم الأيداعات والقروض الممنوحة للخارج .

كما لاشك ان القرارات والقوانين التى صدرت منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، قد ساهمت مساهمة أكيدة فى نمو نشاط الجهاز المصرفى بدرجة كبيرة \* وهو ما عرّز من شأن فئات اجتماعية خاصة العائدين من البلاد النفطية التى أصبحت تتعيش من الربوع الشهرية التى تتحقق من جراء إيداعاتهم المصرفية من ناحية وأنعش السوق السوداء للمعاملات الأجنبية من ناحية أخرى ، ويؤكد ذلك القفزة الهائلة التى تحققت فى ودائع القطاع العائلى حيث زادت من ٦٩.١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى أكثر من ٧٢١٧.٣ مليون جنيه فى يونيو ١٩٨٣ (فى البنوك التجارية الحكومية والبنوك التجارية المنشأة

\* يتكون الجهاز المصرفى المصرى بعد عام ١٩٧٤ وحتى الآن من الآتى :

- ١ - البنك المركزى المصرى ومبارس دور الرقابة على البنوك القائم ماعنا بنكين خارج نطاق سيطرته ورقابته .
- ٢ - البنوك التجارية الحكومية وهى أربعة بنوك (البنك الاهلى المصرى - بنك مصر - بنك القاهرة - بنك الاسكندرية).
- ٣ - البنوك التجارية المنشأة وفقا لاحكام قانون الاستثمار وعددها ٣٩ بنكاً .
- ٤ - بنوك الأعمال والاستثمار وعددها ٢٩ بنكاً منها ١٩ فرع لبنك أجنبى تتعامل بالعملة الأجنبية وحدها والباقى وعددها ٩ فى شكل شركات مساهمة مصرية تتعامل بالعملة الأجنبية والمحلية وبنك واحد يعمل بالمنطقة الحرة ولا يخضع لسيطرة البنك المركزى ( مانير فكتشرز هانوفر ترست كورمبانى ) .
- ٥ - البنوك المتخصصة وعددها ٢١ بنكاً وفرع مثل بنك التنمية الصناعية والبنك العقارى والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وعدد فروعها سبعة عشر فرعاً .

وفقا لقانون الاستثمار فقط) ثم كبرت إلى أكثر من ٢٦ الف مليون جنيه في يونيو عام ١٩٨٨ وهو ما يظهره البيان التالي :

### جدول رقم (٣٩)

التوزيع القطاعي للودائع والقروض بالبنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار والبنوك المتخصصة في مصر حتى يونيو ١٩٨٨

القطاع	أرصدة الودائع لدى		أرصدة الائتمان الممنوح من	
	البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار	البنوك المتخصصة	البنوك التجارية وبنوك الأعمال	البنوك المتخصصة
- القطاع الحكومي	٤٧٢٧	٢٥٣	٤٧٦١	١٢٠٨
- شركات القطاع العام	٦٦٠٤	٢	٧٤٧٧	١٦
- شركات الأعمال الخاص	٧٧٦٦	٣٧٢	١٥٢٤٢	٣٢١١
- القطاع العائلي	٢٦٢٩٢	٦٦٩	٧٧٨	٢٠٤
- العالم الخارجى	٢٠٥٠	٣	٢٣٢٢	٢
الاجمالي	٤٧٤٣٩	١٣١٩	٣٠٥٨٠	٤٦٤١

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٨/٨٧ ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .

فإذا تأملنا قليلا الأرقام الواردة في البيان السابق ، لتبين لنا الطبيعة المختلفة لآليات عمل النظام المصرفي في السنوات الخمسة عشر الماضية .

فبينما بلغت أرصدة ودائع شركات القطاع العام لدى البنوك التجارية الحكومية الأربعة وبنوك الأعمال والإستثمار في ٣- يونيو ١٩٨٨ نحو ٦٦٠٤ مليون جنيه فإن حجم قروضها من نفس هذه البنوك قد تجاوز هذا المبلغ بكثير حيث بلغ في نفس الفترة ٧٤٧٧ مليون جنيه وهذا أمر طبيعي حيث من المفترض أن تقوم البنوك التجارية أو بنوك الأعمال والاستثمار بالحصول على الودائع من القطاعات الأخرى (خاصة القطاع العائلي) لتمويل الأنشطة الإنتاجية لوحدات القطاعين الحكومي والخاص .

ولكن على العكس من ذلك نلاحظ أن ودائع شركات القطاع العام لدى البنوك التجارية المنشأة وفقا لقانون الإستثمار في ١٩٨٣/٦/٣٠ قد بلغت ٥٦٣ مليون جنيه بينما لم تتجاوز القروض التي حصلت عليها هذه الشركات من هذه البنوك سوى ١٩٢ , ٨ مليون جنيه أى أن البنوك التجارية الخاصة قد قامت بتحويل جزء كبير من ودائع الأفراد المصريين إلى قطاعات أخرى خاصة قطاع الأعمال الخاص الذى نال نصيب الأسد في قائمة عملاء البنوك التجارية الخاصة حيث بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصل عليها شركات القطاع الخاص نحو ١٥٢٤٢ مليون جنيه أى ضعف إيداعاته لدى نفس البنوك ١٢

وإزداد الأمر سوءاً حتى يونية ١٩٨٨ حيث التهمت معظم التوظيفات الائتمانية للبنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار لصالح شركات القطاع الخاص والتي بمراجعة الأنشطة المستفيدة من هذه التسهيلات الائتمانية تبين أن أكثرها فى مجالات التجارة والخدمات والقطاعات غير الموزعة (نحو ٨٥٪) مما يؤكد أن أرصدة ودائع المصريين (القطاع العائلى) لم توظف من خلال هذه البنوك لدعم البنية الإنتاجية الأساسية فى المجتمع وحتى يتحقق توفير فرص عمل للملايين الشباب والعاطلين عن العمل فى البلاد .

هنا نجد أن الحديث حول تمويل أنشطة القطاع الخاص يجرنا إلى طبيعة هذه الأنشطة التى كشفت عنها محاكمات عام ١٩٨٣ - التى أطلقت عليها الصحافة المصرية " مسلسل الفساد فى البنوك " - أنها فى معظمها أنشطة غير إنتاجية إن لم تكن أنشطة غير مشروعة فى تجارة العملات الأجنبية .

فإذا كان أحد أكبر عشرة أفراد فى تجارة العملات فى مصر ( سامى على حسن ) يقوم وحده بإدارة نشاط مالى قدره المدعى العام الاشتراكى " بنحو ألفى مليون جنيه سنوياً ، تتم بالأساس عبر شركات وهمية أو واجهات تجارية وصناعية للحصول على ائتمان مصرفى يتوجه بالأساس إلى تمويل التجارة غير المشروعة فى العملات الأجنبية سواء فى داخل البلاد أو فى البلاد العربية النفطية فلنا أن نتصور حجم التسهيلات الائتمانية التى حصل عليها بقية تجار العملات خلال السنوات العشر الأولى من عهد الانفتاح .

إن الحركة تتجه كما يبدو من خلال " دورة شيطانية " ومخالف غير مقدس بين كبار رجال المال والأعمال - المشروعة وغير المشروعة - وبين بعض أصحاب النفوذ فى قمة الهرم السياسى والتشريعى فى البلاد وهو ما أظهرته بعض محاكمات عامى ٨٣ ، ٨٤ الشهيرة (عصمت السادات - رشاد عثمان - عبد الرحمن بركة - توفيق عبد الحى - سامى على حسن - مصطفى السعيد - عبد الحالى المحجوب - رفعت البشير ... الخ ) . (١٣٣)

ويشير تقرير البنك المركزى لعام ١٩٨٢ / ٨١ إلى حقيقة أن نصيب قطاعات الأعمال الخاصة قد نالت نحو ٩٣ ٪ من جملة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية أى ما يعادل ٥٠٢٣,٥ مليون جنيه خص منها قطاع الصناعة ٣٢,٧ ٪ والتجارة ٤٤,٩ ٪ وقطاع الخدمات ١٣,٧ ٪ أما الزراعة فلم تزد نصيبها عن ١,٧ ٪ . (١٣٣)

نأتى بعد ذلك إلى قياس حجم مخدرات ومخدرات المصريين لما لها من أهمية فى مجال النشاط المالى والمصرفى من جهة وفى التجارة غير المشروعة سواء تجارة المخدرات أو السوق السوداء للعملات الأجنبية من جهة أخرى فمن واقع دراسة ميزانية الأسرة بالعينة سواء تلك التى أعدت عام ١٩٦٥/٦٤ أو دراسة عام ١٩٧٥/٧٤ أو دراسة ميزانية الأسر لعام ١٩٨٢/٨١ أمكن تحديد نمط إنفاق مختلف الفئات الاجتماعية من واقع مستويات الدخل ومستويات المعيشة وأمكن كذلك استخلاص الميل الحدى للاختار والاستهلاك للفئات الاجتماعية التى تقع فى أدنى سلم التركيب الطبقي فى مصر وقد ضمنا نتائج دراستنا هذه بالجدول التالى :

جدول رقم (٤٥)

التوزيع الجغرافي للمصانع المصرية في الدول العربية وفقا لمستويات التطور والاظهار حتى نهاية أغسطس عام ١٩٩٠

ملاحظات	اشكال التصنيع		مدرج نظام الاجمال	مدرج الانتاج ما يقدره	مدرج الاصدار	مدرج الاجر	مدرج العمالة	عدد العمالة حتى نهاية ١٩٩٠	البيان
	هذا يقدره للمرك السنوي اجمالا	وقدره التجارية في الداخل والرسبة							
لا يوجد قنوة على قنولات المصرية المائية وانظمة			٧٠٠٠ - ١٧٥٠	٤٠٠٠ - ٢٥٠٠	٨٠٠ - ٤٠٠	٥٠٠ ألف	١٠٠٣٥	(١) المصنع	
			٢٥٠٠ - ٢٣٥٠	٧٠٠٠ - ٤٥٠٠	١٥٠٠ - ٩٠٠	٥٠٠ ألف		١ - مصانع مصرية غير مازودة	
			٧٥٠ - ٣٠٠	٢٠٠٠ - ١٢٠٠٠	٤٠٠٠ - ٢٠٠٠	٢٥٠ ألف		٢ - مصانع مصرية مازودة ٣ - تخصصات تازودة	
مما كان قنوة التي هذه الدول ايرتبطها في مصانع المصنوعات المائية للتفاح خاصة فيها			٢٣٥٠ - ١٤٠٥			٤٧٥ ألف		(٢) المصنع	
			٧٠٠ - ٢٨٠	٢٥٠٠ - ١٤٠٠	٤٠٠ - ٢٠٠	٢٠٠ ألف		١ - مصانع مصرية غير مازودة	
			٢٢٥٠ - ١٠٠٠	٩٠٠٠ - ٤٠٠٠	١٥٠٠ - ٥٠٠	٢٥٠ ألف		٢ - مصانع مصرية مازودة	
يرتبط بعض القنوة خاصة في العراق بالنسبة للمصنوعات المائية والتعبئة			٣٠٠٠ - ١٤٤٠	٢٥٠٠ - ١٢٠٠	٢٥٠٠ - ١٥٠	١٢٠٠ ألف		١ - مصانع مصرية غير مازودة	
			١٨٠٠ - ١٠٠٠	٤٥٠٠ - ٢٥٠٠	٥٠٠٠ - ٣٠٠	٤٠٠ ألف		٢ - مصانع مصرية مازودة	
			١٥٠ - ٧٠	١٥٠٠٠ - ٧٠٠٠	٢٥٠٠ - ١٠٠٠٠	١٠٠ ألف		٣ - تخصصات تازودة	
الاجمالي			٤٩٥٠ - ٢٥٩٠			١٠٦١٠		(٣) المصنع	

المسألة في المازودة من قنوة ، هناك ايضا ، والتعبئة - الاجمال الكفاية والتعبئة .  
 \*\* المسألة المازودة للقنوة بها أساسا : الاطبا - المبتسوم - المبرسم - الماسوم - والتخصصات البسيطة الاقتصادية والتجارية والمصرية ... الخ .  
 \*\*\* التخصصات التازودة : كانت هيئات التدريس الجامعي - ومبتمس الموزون والمعالجة والايكولوجيات والكمبيوتر ... الخ .

ويبدو واضحاً أن تحويلات المصريين أو ادخارهم السنوي وفقاً للمستويات السائدة للأجور والأسعار بالآقطار العربية النفطية حتى أغسطس ١٩٩٠ تتراوح ما بين ٧٧١٥ مليون جنيه و١٤٤٥ مليون جنيه أى بمتوسط عام ينور حول عشرة مليارات جنيه سنوياً .

ويشير تقرير البنك الدولي بالحرف إلى أن حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج والمودعة فى بنوك خارج مصر تزيد سنوياً بمقدار ٣ مليار دولار عن ما يتم تحويله إليها أى أن حجم هذه المدخرات خلال عشرين عاماً تزيد عن ٦٠ مليار دولار<sup>(١٢٤)</sup>

يهد أن مقارنة هذا الرقم بما تم تحويله فعلاً من دخول ومدخرات هؤلاء يعين أن هناك فجوة واسعة تتراوح ما بين ٤ مليارات جنيه و٦ مليارات جنيه لئلى أين تنصرف هذه الأموال ؟

يبدو أننا إزاء روافد ثلاثة تصب فى مستنقع آسن لاستنزاف الاقتصاد المصرى وهذه الروافد هى :

- ١ - الاستيراد بدون تحويل عملة وتمويل الرحلات السياحية والدينية المختلفة (حج وعمرة .. الخ).
- ٢ - تجارة المخدرات بمختلف أنواعها والتي تمول بصفقات تتم فى معظمها مع عصابات دولية منظمة إلى درجة معقدة للغاية .

٣ - الاستيلاء على مدخرات المصريين بالخارج لصالح كبار رجال الأعمال والنفوذ وتحويلها إلى ودائع بالبنوك الأجنبية بأوروبا وأمريكا للحيلولة دون السلطات المصرية - إذا ما رغبت فى توجيه ضربة لكبار رجال الأعمال والمال أو حدوث ثورة شعبية - وثوراتهم الحقيقية .

وسوف نعالج جانباً من هذا الموضوع بعد قليل حين التعرض لتحليل الميزانيات السنوية لنشاط البنوك التجارية وبنوك الأعمال والاستثمار لتبيان عمليات التهريب المنظمة والمقننة التى تتم بواسطة هذه البنوك وإيداع جانب كبير من ودائع المصريين بالعملات الأجنبية إلى مراكزها فى الولايات المتحدة وأوروبا .

وربما هنا قبل التعرض لعمليات الاستنزاف المنظم من جانب القطاع المصرفى الأجنبى والمشارك فى مصر لودائع المصريين داخل مصر أن نبين حجم ودائع المصريين فى البنوك العاملة فى مصر ذاتها والتي تزيد حالياً ( ١٩٩٣ ) على ٨٠ ألف مليون جنيه لا تمثل سوى ٢٥٪ من إجمالى ودائع المصريين فى الأوعية المصرفية الدولية والإقليمية ولدى شركات توظيف الأموال .

جدول رقم (٤١)

ودائع الأثرية بالعملات الأجنبية والمحلية لدى البنوك العاملة  
في مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٣ (بالمليون جنيه)

السنة	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار	البنكين العربيين المشركين *	اجمالي الودائع
١٩٧٤	١٩,٥	-	٤٩,٦	٦٩,١
١٩٧٥	٨٣,٢	٩,٠	٧,٥	١٢٢,٧
١٩٧٦	٨٠,٠	٣٠,٠	١٠٢,٨	١٢٢,٨
١٩٧٧	١٥٠,٠	٧١,٠	١٣٩,٧	٣٦٠,٧
١٩٧٨	٢٤٠,٠	١٦٠,٠	١٦١,٧	٥٦١,٧
١٩٧٩	٤٧٤,٥	٢٠٦,٠	١٨٢,٨	٨٦٣,٣
١٩٨٠	٨٩٦,٩	٢٨٠,٢	٢٢٢,٣	١٣٩٩,٤
١٩٨١	١٣٠٧,١	٣٣٥,٣	٢٥٩,٨	١٩٠٢,٢
٨٥ / ٨٤	١٠٧٠٢,٣	١٠٨٤,٥	٢٨٤,٥	١٢٠٧١,٣
٨٦ / ٨٥	١٤٨٧٩,٨	١٦٣٥,٥	٣٥٤,٣	١٦٨٦٩,٦
٨٧ / ٨٦	١٧٣٣٦,٢	١٧٣١,٦	٥٣٧,٧	١٩٦٠٥,٥
مارس ١٩٨٨	٢٢٥٦٥,٥	٢٥٧٧,٩	٦٦٠,١	٢٥٨٠٣,٥
يونيه ١٩٩٣	٧٣٠٨٨	٥٤٣٨	١٥٣١ (متخصصة)	٨٠٠٥٧

المصدر : حتى نهاية عام ١٩٨١ مصدره د. محمود عبد القليل .. تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية ص ٣٧  
وبعد ذلك فمصدره البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، المجلد (٢٨) العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧  
ص ٤٧١ ، ص ٤٨٧ . أما عام ١٩٩٣ فمصدره التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٦١

ومن أكثر الأمور إثارة للاضطراب في التحليل الاقتصادي والمالي لمجمل الهياكل التمويلية المتاحة  
في المجتمع المصري ، غياب أية بيانات عن حجم وودائع المصرفيين لدى شركات توظيف الأموال التي  
تجزم هي نفسها عن نشر البيانات الخاصة بمراكزها المالية ، كما أن نسب الفوائد المرتفعة التي كانت  
تمنحها هذه الشركات ( حتى عام ١٩٨٨ ) دون أن يقابلها توظيف إنتاجي بارز في المجتمع المصري  
يضع علامات استفهام حول مصير هذه الودائع ومدى الضمانات الممنوحة لودائع صغار المدخرين الذين

\* الأرصدة متنوعة على أساس سعر صرف ٧٠ قرشاً للدولار الأمريكي حتى عام ١٩٨١ أما البنكين العربيين المشتركين  
فهما المصرف العربي الدولي والبنك العربي الأثري الدولي .

هم في معظمهم من المصريين العاملين بالقطار العربية الخليجية\* .

والحقيقة أن تحليلاً دقيقاً لميزانيات البنوك العاملة في مصر (المخصص/ الأصول) خلال السنوات العشر الأخيرة سيكشف جانباً من عمليات الاستنزاف المنظمة التي مورست على الاقتصاد المصري، وانعكست بشكل شديد على حياة الملايين من الطبقات المحدودة الدخل (عمال، فلاحين، موظفين.. الخ) ورغم غياب إحصاءات دقيقة في هذا الشأن - خاصة لبنوك الأعمال والاستثمار فإننا قد استخلصنا من واقع المتاح من أرقام وتوزيعات البنود المختلفة تحديداً لشبكة الصلات المالية والمصرفية بين البنوك التجارية في مصر من جهة (حكومية أو منشأة وفقاً لقانون الاستثمار) وبين المراكز المصرفية خارج مصر من جهة أخرى وهو ما يظهره البيان التالي :

### جدول رقم (٤٢)

#### حجم التحويلات المصرفية للبنوك التجارية في مصر لبنوك الخارج خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٩٣

الرصيد في	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٩	يونيه ١٩٨١	يونيه ١٩٨٣	يونيه ١٩٨٧	مارس ١٩٨٨
جانب الأصول :									
المستحق على البنوك	١٨٥.٢	٢٩٧.٣	٨٢٦.٧	١٦٧٥.٦	٢٦١.٩	٣٤٩٢.٣	٣٥٠٨.٩	.....	.....
أ- في مصر	١٧.٣	١٣٦.٦	٣٣٩.٢	٢٠٤.٩	٥٤٠.٥	٩٧٠.٩	١٧١٩.٢	.....	.....
ب- في الخارج	٥٨.٠	١٦٠.٧	٤٨٧.٥	١٧١.٥	٧٢١.٤	٢٥٢١.٣	٢٥٨٩.٧	٦٠٠٨.٥	٩٦٤٤.٦
١- بالعملة المصرية	٨.٠	٨.٢	١١.٧	١٢.٥	١.٩	٥.٣	١٥.٠	.....	.....
٢- بالعملة الاجنبية	٥٠.٠	١٥٢.٤	٤٧٥.٨	١٤٥٩.١	١٧١٩.٥	٢٥١٦.٠	٣٥٧٤.٧	.....	.....
جانب الخصوم :									
المستحق للبنوك	٨٦.٠	١٣٢.٩	٧٩٢.٧	٦٨٨.٨	١٤٧.٥	٢١١٣.٥	٣٣١٤.١	.....	.....
أ- في مصر	٢١.٥	٣٣.٩٩	١٥٣.٦	١٣٥.٩	٤٠.٨	٧٩٨.٥	١٢٢٦.٦	.....	.....
ب- في الخارج	٦٤.٥	٩٩.٠	٦٣٩.١	٥٥٢.٩	١٠٦.٦	١٣١٥.٠	٢٠٨٧.٥	.....	٣٨٦٥.٨
١- بالعملة المصرية	٢١.٤	١٤.٠	٢٤.٦	٣٢.٤	٦٥.٨	٣٠.٥	٦٠.٦	.....	.....
٢- بالعملة الاجنبية	٤٣.١	٨٥.٠	٦١٤.٥	٥٢٠.٥	٤٠.٨	١٢٨٤.٥	٢٠٢٦.٩	.....	.....

المصدر : البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية المجلدان ٢١ ، ٢٣ العدد الثاني لسنة ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ص ٢٥٤ ، ص ٢٩٠ والمجلد ٢٨ العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ص ٣٥٩ والتقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٥٧

... بيانات غير متاحة .

\* أعد هذا الجزء قبل الصدام بين الحكومة المصرية وهذه الشركات والذي ظهر بنتيجته سلامة تحليلتنا وصديق مخالفتنا من عدم وضوح المراكز المالية لشركات توظيف الأموال .

علينا هنا أن ندقق بعض الشيء في هذا البيان ، فإذا ما خصمنا المستحق للبنوك في الخارج من المستحق على البنوك في الخارج لأمكننا معرفة حجم هذه التحويلات التي تشكل إهداراً للثروة الوطنية وتوظيف غير سليم لودائع المصريين في الخارج .

ففي عام ١٩٧٢ كانت الصورة على النحو التالي : ( ٥٨.٠ - ٦٤.٥ = ٦.٥ مليون جنيهه )  
أى ان التحويلات والودائع كانت تأتي من الخارج إلى الداخل وهو ما يعنى زيادة فرص وقنوات التمويل والاستثمار في مصر نفسها ، فما هي الصورة بعد عشر سنوات من الافتتاح ؟

في منتصف عام ١٩٨٣ بلغ صافي ما تم تحويله إلى الخارج من هذه البنوك نحو ٢.٢ ، ١٥٠٢ مليون جنيهه ( ٣٥٨٩.٧ - ٢٠٨٧.٥ ) وفي يونيو ١٩٨٧ ازدادت الفجوة واتسعت فبلغت ٣.٣ ، ٢٤٥٦ مليون جنيهه وفي مارس ١٩٨٨ قفزت إلى ٨.٨ ، ٥٧٧٨ مليون جنيهه ( معظمها بالعملات الاجنبية ) . وفي يونيو ١٩٩٣ اتسعت الفجوة بصورة مذهلة لتتجاوز ٦.٦ مليار جنيهه معظمها بالعملات الأجنبية (١٣٥) .

أما بالنسبة لبنوك الأعمال والاستثمار وعددها تسعة وعشرين بنكاً وفرعاً لهنك أجنبي فإن حجم الاستنزاف يتزايد بدرجة ملحوظة عاماً بعد آخر وهو ما تظهره بيانات الجدول التالي :

جدول رقم (٤٣)

تحويلات بنوك الأعمال والاستثمار خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٩٣ .

الرصيد فى	١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	يونيه ١٩٨٤	يونيه ١٩٨٥	يونيه ١٩٨٦	مارس ١٩٨٨	يونيه ١٩٩٣
جانب الاصول،										
أ) ودائع فى بنوك الخارج	٣٨.٠	٤٩٨.٢	٨٧٤.٧	١٤٣٧.٨	١٧٨٨.٧	١٤٨٥.٥	٤١٤.٦	٢٢٨٦.٧	٣٧٣٥.٤	...
ب) قروض وتسهيلات لبنوك الخارج	٩.٤	٨.٤	٢.٠٠	٦٥٥.٤	٥١١.٨	٥٣٧.٨	٤٥٤.٢	٩٧٨.٨	٣١٥٤.٥	...
(١) جملة الاصول لها خارج	٤٧.٤	٥٠٦.٧	٨٩٤.٧	٢٠٩٣.٢	٢٣٠٠.٥	٢٠٢٣.٣	١٨٦٨.٨	٣٢٦٥.٥	٦٨٨٩.٩	٩٥٠٣
جانب الخصوم										
أ - ودائع	١٠.٥	١٣٥.٦	٦٨٥.٤	١١٩.٦	١٥٩.٨	١٤٧.٢	٢١٨.٤	٢١٦٢.٧	٢١٧٥.١	...
ب - قروض من الخارج إلى فرع فى الداخل	١٥.٩	٦١.٢	٧٣.٧	١٦٥.٠	١٦٧.٢	١٥٨.١	١٢٢.٢	١٩٤.٠	١٦٤٤.٨	...
(٢) جمالى المحصره لصالح الخارج	٢٦.٤	١٩٦.٨	٧٥٩.١	١٤٥٥.٦	١٧٦٨.٠	١٦٦٨.٣	١٣٤.٦	٢٣٥٦.٧	٣٨١٩.٩	١٦٥٠
صافى الروائع والقروض فى الخارج (١) - (٢)	٢١.٠	٣٠٩.٩	١٣٥.٦	٥٣٧.٦	٥٤٢.٥	٣٩٥.٠	٥٢٨.٢	٩٠٨.٨	٣٠٧٠.٠	٧٨٥٣

المصادر : تقارير البنك المركزى السنوية من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٤ ، ثم بعد ذلك ، البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية المجلد (٢٨) العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ص ٣٦٧ ، ص ٤٧٧. والتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ٥٧

... بيانات غير متاحة

هنا نلاحظ أن صافى التعامل بين هذه الفروع ومراكزها فى الخارج تكون دائماً فى صالح المراكز (الأهم) وعلى حساب الاقتصاد المصرى واستنزاف ودائع أفراده .

فى ديسمبر ١٩٧٥ كان صافى التعامل تحويل أكثر من ٢١ مليون جنيه ( بالعملة الأجنبية ) قفزت فى الأعوام اللاحقة خطوات رشيقه لتصل إلى ٥٤٢,٥ مليون جنيه فى نهاية ١٩٨٣<sup>(١٣٦)</sup> وفى مارس ١٩٨٨ بلغ الفرق بين إبداعات بنوك الأعمال والاستثمار فى الخارج وإبداعات الخارج لديها ما قدره ٣٠٧٠ مليون جنيه معظمها بالعملة الأجنبية . ثم ازداد بعد ذلك ليصل فى يونيو ١٩٩٣ نحو ٧٨٥٣ مليون جنيه<sup>(١٣٧)</sup> .

أى أن جملة التحويلات المالية من البنوك العاملة داخل مصر سواء كانت تجارية أو بتوك أعمال واستثمار حتى مارس ١٩٨٨ تصل إلى ٥٧٧٨,٨ + ٣٠٧٠,٥ = ٨٨٤٩,٣ مليون جنيه معظمها بالعملة الصعبة . قفزت في يونيو ١٩٩٣ إلى ما يزيد عن ٣٢ مليار جنيه<sup>(١٢٨)</sup>

هذا عن التحويل أو التهريب الذى يتم وفقاً للقانون أو برعاية قانونية \* أما تلك التى تتم بوسائل أخرى فلا يدري أحد شيئاً عنها .

بيد أنه وبعد أن ضيقت مناقذ التهريب النقدي عبر القنوات القانونية بعد عام ١٩٨٣ ، برز إلى المسرح الاقتصادى والمالى ظاهرة شركات توظيف الأموال ، التى استندت إلى مفهوم المضاربة فى المال فى الفقه الإسلامى القديم ، واستمدت من صعود التيار الدينى سياسياً وتأجج المشاعر الدينية لدى فئات اجتماعية غير محدودة ومن رغبة مئات الآلاف من صغار المودعين الذين حققوا تراكمات مالية متفاوتة من جراء سفرهم والعمل بالأقطار العربية النفطية قوتها وزخمها وبالقطع ، كان لتفاوت معدلات الفائدة أو الربوح المالية المتوحة من هذه الشركات ( الإسلامية ) وبين المعدلات المقررة فى البنوك والمصارف الرسمية دورها فى زيادة إقبال المصريين على إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات ، والتى قامت بدورها بعمليات توظيف خارجى لهذه الأموال عن طريق المضاربة على الذهب والعملات الأجنبية فى أسواق لندن وزيورخ ونيويورك ، كما ثبت فى حالات كثيرة أن خسائر هذه الشركات فى هذه الأسواق الدولية والتى يلعب فيها رأس المال الصهيونى دوراً مؤثراً كانت من الضخامة بحيث استدعت تدخلات لقوى إقليمية لدعمها ومساندتها (العائلة المالكة السعودية) وهو ما كشف جوهر العلاقات السياسية والاقتصادية بين هذه المؤسسات ومصالح بعض الأقطار النفطية فى تدوير موازى للتحويلات المالية للعائلة المصرية لديها بحيث تظل هذه الأموال تدور وفقاً لمصالح رأس المال الخليجى والغربى بدلاً من توجيهها لصالح توسع حقيقى فى بنية الإنتاج المصرى فإذا كانت تقديرات عدد من الأجهزة المسئولة فى مصر صحيحة أو قريبة من الدقة حول حجم هذه الأموال المودعة لدى شركات توظيف الأموال ( ٢٥٨ شركة ) والمقدرة بنحو ١٦ مليار جنيه بالعملة الأجنبية فإن الصورة تبدو مفزعة ومثيرة للتساؤل إن لم يكن للشبهات ؟ .

فإذا ما ربطنا هذه الخيوط جميعها بما يجرى فى مجال التهريب الضريبى وتجارة المخدرات والعملات الأجنبية لأمكننا أن نحدد بوضوح معالم الألوان فى بلائوه قائم حزين .. ولكنه على أية حال بلائوه حقيقى لا وجه للمبالغة فيه .



\* كشفت محاكمات الفساد فى قطاع البنوك عام ١٩٨٣ أن عمليات التهريب التى قام بها بتكى ٢ الأهرام<sup>٢</sup> والجمال<sup>٣</sup> ترست<sup>٤</sup> وغيرهما كانت تتم وفقاً لاستغلال بعض كبار رجال هذه البنوك لشغرات فى القانون واللوائح المنظمة لعمليات تصدير البنكنوت لتهريب الأموال بالخارج وقد أدانت المحكمة السيد عبد الرحمن بركة أحد مديرى هذه البنوك والذى تخصص فى هذه العمليات والذى يمت بصلة قرابة لوزير الاقتصاد المصرى وقتئذ ( د . مصطفى السيد ) .